



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (3000) ل.س ● دمشق ص.ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3321775) ● بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

بيان مجلس الأمن وما العمل؟

مرت عشرة أيام على إصدار مجلس الأمن الدولي بيانه الخاص بسورية يوم 14 آذار الماضي، والذي جاء بعد مداوات مغلقة تمت على أساس دعوة مشتركة روسية-أمريكية، في استجابة للحالة الخطرة التي مرت بها سورية مع موجات التمرد والعنف والمجازر التي شهدتها الساحل السوري. يمكن تلخيص النقاط الأساسية التي تضمنها بيان مجلس الأمن بالتالي:

أولاً: أعرب عن قلقه البالغ من العنف وتصاعد التوترات الطائفية، وخاصة في الساحل السوري، طالب بتحديد التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب، وطالب بتحقيقات عاجلة ونزيهة وشفافة ومستقلة ومحيدة وشاملة، وتقديم كل الجناة إلى العدالة.

ثانياً: وإذ رحب المجلس بالإدانة العلنية من السلطات السورية المؤقتة لحوادث العنف، فقد شدد على الحاجة والإلحاح لإجراء عمليات عدالة ومصالحة جامعة وشفافة من أجل المستقبل المستدام في سورية. ودعا إلى تطبيق عملية سياسية بقيادة وملكية سورية، تيسرها الأمم المتحدة، تقوم على المبادئ الرئيسية للقرار 2254.

ثالثاً: حث مجلس الأمن الدولي على تقديم دعم دولي إضافي لجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، من أجل زيادة الدعم الإنساني بشكل عاجل للمدنيين المحتاجين بأوضاع سورية، ودعا مجلس الأمن السلطات المؤقتة إلى حماية جميع السوريين بغض النظر عن العرق أو الدين.

شكّلت السلطات السورية لجنة تحقيق خاصة لمتابعة الجرائم والانتهاكات التي جرت في الساحل السوري، وهذا أمر جيد ولكنه ما يزال غير كاف، إذ يفترق عمل اللجنة حتى الآن للشفافية والوضوح المطلوبين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجرائم لا يمكن إخفاؤها بإصبع، وأن الوصول إلى نتائج حقيقية هو أمر في غاية الأهمية من وجهة نظر مصلحة البلاد وسلمها الأهلي ووحدها لأن الناس يعيشون حالة قلق ومنتظرون خطوات ملموسة ومحاكمة علنية للجناة، هي ضرورية لحفظ السلم الأهلي وللمنع تكرار الفظائع، وأيضاً ضرورية من وجهة نظر قطع الطريق على مختلف أنواع التدخلات الخارجية، وخاصة منها التدخلات ذات الطابع السليبي.

يتضح هذا الأمر بشكل أوفى بالنظر إلى السياسة التي تتبعها الدول الغربية بما يخص العقوبات، وخاصة الولايات المتحدة، التي تجعل من العقوبات عصاً مرفوعة بشكل دائم ليس فوق رأس السلطات فقط، بل وفوق رأس الشعب السوري ككل، ما يتطلب إيجاد مخرج سريعة وحقيقية من التعلق بأوهام رفع العقوبات قريباً.

من جهة ثانية، وبما يخص موضوع المشاركة السياسية الواسعة، فإن الموعد المفترض لانتهاج عمل الحكومة المؤقتة قد انتهى مطلع آذار، واقترب الشهر من نهايته وما تزال في مكانها ولم يتم الانتقال نحو الحكومة الانتقالية المطلوبة.

الحكومة المطلوبة هي حكومة وحدة وطنية شاملة، واسعة التمثيل تضم كل الأطياف السياسية وكل مكونات الشعب السوري، لتكون قادرة على استكمال توحيد البلاد وحفظ سلمها الأهلي وإطلاق عجلة الاقتصاد، وتنفيذ الخطوات الأساسية الموجودة ضمن خارطة الطريق العامة للقرار 2254، بما يخدم جوهره الأساسي وهو حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

إن المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق كل السوريين السوريين، وعلى عاتق السلطات القائمة أيضاً، هي مسؤوليات كبرى ينبغي التعامل معها بأعلى قدر من التفاني والجرأة لإنقاذ البلاد من الاحتمالات الخطرة التي يجري دفعها إليها، وإعادة إيقاد شعلة الأمل في قلوب الناس، والذي بدأ يوم 8 كانون الأول من العام الفائت؛ لأن اتحاد السوريين حول أمل وحلم يوحدتهم، هو القوة الروحية الأساسية في دفع البلاد نحو الاستقرار والازدهار...



[05]

المؤتمر الصحفي لإطلاق

«تحالف المواطنة السورية المتساوية» «تماسك»

شؤون عربية ودولية



عن أحلام نتيهاهو وترامب
المتناقضة.. وصلابة المقاومة

16

شؤون اقتصادية



من المستفيد الأول من «مساعدات»
بروكسل لسورية؟ الجواب تكشفه الأرقام

12

شؤون محلية



تعديل تعرفية الكهرباء بين دعم
الصناعة وأثقال كاهل المواطنين

08

ملف «سورية 2025»



ما الذي يقوله إعلام الكيان
حول الغاز «القطري»

06

مئة عام على ولادة النقابات



قبل مئة عام من اليوم ظهرت أول نقابة عمالية في سورية، لتندسّن بداية انفصال العمّال عن أرباب العمل في الجانب التنظيمي منه، ولتبدأ معه ولادة الحركة النقابية السورية، التي مرت بالعديد من الأطوار المرتبطة بالتغيرات التي شهدتها المنطقة عموماً وسورية بحدودها السياسية الحالية خصوصاً. ولم يكن ظهور نقابة عمال التريكو الوطنية بدمشق في 1925 آتياً من فراغ، بل نتيجة محاولات كثيرة سابقة وغير منقطعة عن بعضها البعض، منذ إعلان استقلال سورية في آذار 1918.

للفرنسيين، فارتفع مستوى النضال إلى حد القيام بتنظيم الإضرابات الاقتصادية المحملة بمطالب الحرية والاستقلال، وفي دمج إضراباتها في كثير من الأحيان بالإضرابات السياسية التي كانت تحدث في تلك الفترة استطاعت الحركة العمالية السورية أن يكون لها دور في المعركة الوطنية ضد الانتداب الفرنسي.

تشير ولادة الحركة العمالية وتالياً الحركة النقابية، إلى أن ترابط الجوانب الثلاثة الأساسية، الطبقي المباشر «الاقتصادي-الاجتماعي»، والسياسي الوطني، والديمقراطي، هو ترابط موضوعي لا يمكن فصله ذاتياً، وهذا ما جعل كل محاولات الفصل المباشر من خصومها تفشل. لذلك تم اللجوء للهيمنة عليها وعلى مواقفها ونضالاتها من أجل إضعافها وإخضاعها لمصالح السلطة لا غير، وبالتالي تفكيك الثلاثية الضامنة بشكل غير مباشر. لذلك وجب على الطبقة العاملة والتنظيم النقابي التحرر من كل أدوات الهيمنة والتسلط، من خلال إعادة قراءة تاريخ الحركة العمالية والنقابية، وتعلم الدروس وإيجاد العلاقة بين الثابت والمتغير، لوضع برنامج شامل تستطيع من خلاله مواجهة التحديات الكبرى أمامها في قادم الأيام، وممارسة دورها في التحرر والتغيير والبناء.

المصادر: الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية - عرض تاريخي وثائقي - إصدار الاتحاد العام لنقابات العمال.

رغم أنه لم يكن كافياً بعد لتمكينهم من قيادة الحركة العمالية بالكامل. لذلك لم تستطع الحركة العمالية آنذاك تطوير نفسها من قوة منفعلة إلى قوة فاعلة بها ولها، وذلك بسبب تبعثر قواها وتبعية كل طرف لزعامه معينة من الزعامات التي كانت تقود تلك الحركات. إلا أن ملامح الشخصية النقابية أخذت تتكون لتحل محل الشخصية الحرفية، وبدأت التجمعات العمالية تكتسب شيئاً فشيئاً واقعاً جديداً بمضمون متقدّم نسبياً.

من الطبقي إلى الوطني

في الربع الأول من القرن العشرين تميّزت الحركة العمالية بنشاطها المعادي لأرباب العمل من أصحاب الاستثمارات الأجنبية والشركات الرأسمالية ذات الأغلبية الأجنبية، والقلة الأخرى من الرأسمال الوطني التابعين لهم والمرتبطين بمشاريعهم ورساميلهم الأجنبية. وهذا ما عزز ارتباط الحركة العمالية بالحركة الوطنية التحررية، فقامت بدورها كقوة محرّكة للنضال الرامي لتخليص البلاد من الاستغلال والتحرر الاقتصادي الوطني. غير أن بطء التصنيع الجاري أبقاها مبعثرة في تكوينها وبنيتها ودورها في الحركة الوطنية، لأنها انغمست بصراعها الطبقي الاقتصادي المباشر، مدافعة عن مصالحها الطبقة والمعيشية، مما جعل دورها في الحياة السياسية قليل التأثير إلى حين، لأن استمرار وحدة هذا الصراع الدائر أكسبها وعياً متنامياً وطنياً كارهاً

فرض عمال

ففي ذلك العهد أثمرت المحاولات الأولى عن تشكيل نقابة في حلب عام 1919، عرفت باسم رابطة عمال الأحذية، التي ضمت أكثر من 70 عاملاً، ولم يتم الاعتراف الشرعي بها. فأرباب الأعمال اكتشفوا أمرها وبادروا بالهجوم عليها بكل الطرق، وصولاً إلى الاشتباك معهم بالعراك بالأيادي والخناجر أيضاً. ولكن ذلك التناقض بين الرابطة وأرباب العمل بدأ بالتلاشي بعد أشهر قليلة، لأن الفرنسيين احتلوا البلاد بأسرها، وأصبح النضال العام ضد الفرنسيين موحداً لكل القوى الوطنية المتناقضة طبقياً في معركة المقاومة ثم الاستقلال. بعد ثلاث سنوات من تأسيس أول نقابة، تم تأسيس نقابة عمال المطابع في دمشق، منذ عام 1928، والتي كانت أكثر نضوجاً بالمعنى الطبقي. وخاضت تلك النقابة وقادت العديد من الإضرابات ضد أصحاب المطابع، ليشتع ذلك ظهور نقابة عمال الصرافة. ومع دخول المكننة الآلية واتساع المصانع، وخاصة مصانع النسيج، اتسع حجم العمالة الصناعية وتشكلت تجمعات عمالية وازنة، وضعت بداية تضامن عمالي، انعكس كماً ونوعاً على الحركة العمالية، فارتقت على سلم التحصيل العلمي والدراسي، الذي أصبح ضرورة لمواكبة المكننة الآلية وخطوط الإنتاج الكبرى، فأكسب بدوره بعض العمّال حداً أدنى من الوعي والتقدم الاجتماعي،

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



متغيرات الصراع بين قوة العمل ورأس المال

يتبين الصراع الآن ويتوضح أكثر بين رأس المال وقوة العمل، في المعارك الطبقة الدائرة رحاها في الساحات الأوروبية، من أجل كسر حالة الاستغلال التي يمارسها رأس المال، على طريق إزالته في حال توفرت الظروف والعوامل المواتية لعملية الإزالة تلك. وأهمها وجود قوى ثورية قادرة على رؤية المتغيرات الجارية في ميزان القوى على كل الأصعدة، وبالتالي وضع برامجها على أساس تفسير صحيح للواقع من أجل تغييره.

إنّ الفضاء السياسي القديم ما زال موجوداً، أي القوى السياسية والنقابات التي زالت برامجها وأفعالها مرتبهة للأمر الواقع، ولم ترّ التغيرات الجارية في ميزان القوى، وكذلك في سلوك العمال تجاه مستقبلهم، حيث يتصورون أنفسهم وكأنهم لا حول ولا قوة لهم، لأنهم لا يملكون قدرة التفسير الصحيح للتغير الحاصل في موازين القوى، وكذلك لطبيعة المعارك مع رأس المال، وهو التفسير الضروري من أجل عملية التغيير التي تنشدها الطبقة العاملة والشعوب التي نهبت رأس المال طوال العقود السابقة، وما زال يحاول النهب أكثر، وإنّ ضاقت به السبل الآن، على خلاف ما كان عليه في السابق في التحكم والسيطرة والهيمنة على قوة العمل.

النتائج المستخلصة من وقائع الصراع بين رأس المال وقوة العمل هي أنّ ربّ العمل يستحوذ على الربح الذي يريده من عمل العمّال، ويقدم لهم رشى ليضمن عدم تحركهم مستقبلاً دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم، ويبقى وعي العمال بمصالحهم مغيباً، إنّ تمكّن من الاستمرار بتقديم الرشا أو حرف وعيهم الطبقي، بافتعال الغتن فيما بينهم مثلاً، بحيث تبقى تحركاتهم مرهونة بالسقف الذي يقدّمه لهم ربّ العمل لتحسين هزيل في أوضاعهم المعيشية. وهناك تجارب عمالية يمكن الرجوع إليها، حدثت في المراكز الإمبريالية والأطراف، حيث ساد الرفاه الاجتماعي، وقدمت للحركة العمالية والحركة النقابية الرشاوى المادية والمعنوية. ولكن هذا الأمر لم يستمر مع تسيد الليبرالية الاقتصادية في منتصف السبعينيات، حيث بدأ الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، واليوم مع الارتفاع الكبير للأسعار، أصبح وضع العمال في أسوأ حالاته، ومستوى معيشتهم في الحضيض، حيث تشهد المراكز والأطراف الرأسمالية تحركات عمالية واسعة، ويعيد العمال تنظيم أنفسهم بنقابات جديدة لم تكن سائدة في مراحل سابقة من تطور الصراع بين العمال وأرباب العمل، ومن ورائهم الحكومات وأجهزتها القمعية «كإضرابات العمال الواسعة في أوروبا وفي بلدان عربية، كما في مصر، وتونس، وكذلك المظاهرات التي يشارك بها العمال تضامناً مع الشعب الفلسطيني واللبناني ضد العدو الصهيوني وهمجته».

أصبح العمّال اليوم هم من يقرّرون كيف ومتى وما الطريقة المجدية، وذلك عبر التصويت على أيّ تحرك لهم في اجتماع علني يسمى «الهيئة العامة» تناسب شكل وزمن المواجهة، ويضعون في هذا الاجتماع كلّ الاحتمالات التي تفرضها المعركة في التقدّم أو التراجع، متخطّين بهذا الفعل النقابات الصفراء السابقة، ومتجاوزين تجاربها وسلوكها السابق المهادن لقوى رأس المال.

المتقاعدون وتعويضاتهم

يعتبر قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ وتعديلاته المرجع الأول والمؤد، بخصوص التأمينات والتقاعد، لجميع العمال المؤمن عليهم سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة أو القطاع المشترك.

إن العامل المؤمن عليه لدى مظلة التأمينات الاجتماعية يُحال على معاش الشيخوخة بعد أن يكون قد أفنى جُلّ سنين عمره في العمل، وأن له أن يتمتع باستراحة مفتوحة، لقاء ما قدمه من جهد وما تعرّض له من مخاطر مختلفة نتيجة عمله، والتي قد تؤدي به إلى عجز دائم. هنا تكمن المعاناة الأكبر التي يتعرّض لها المتقاعدون، سواء على السن القانوني أو نتيجة إصابة العمل أو المرض المهني، التي تؤدي به إلى العجز الدائم. وكذلك أسرة العامل المتوفى وهو على رأس عمله. فباحسن الأحوال لن يحصل العمال المؤمن عليهم إلا على 80% من أجرهم كحد أقصى، وذلك حسب قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ وتعديلاته.

مع تقدّم المؤمن عليه في العمر تزداد مشاكله الصحية من أمراض مختلفة -المزمنة منها وأمراض طبيعة العمل التي يتعرض لها- وهي بحاجة إلى معالجة وأدوية، وهذه أسعارها في ارتفاع مستمر، مع غيرها من أشكال العلاج، ومنها العمليات الجراحية التي يحتاجها. وهذا يشكل أعباء مالية على العامل المحال على المعاش، تصل تكاليفها إلى أضعاف راتبه التقاعدي المصروف له من قبل هذه المؤسسة الاجتماعية. أما راتب العامل المتوفى فيُصرف لأسرة العامل التي يعيلها وفق أنصبة وتعليمات حددها القانون، وهي أيضاً لا تلبّي متطلبات أدنى معيشة لأسرة العامل المتوفى. ومما يزيد معاناة عمال قطاع الخاص المنضوين تحت مظلة التأمينات أن معظمهم مسجلون برواتب الحد الأدنى للأجور، وهي غالباً ما تكون أقل بكثير من رواتبهم الحقيقية، إضافة إلى أن هذا الحد الأدنى بعيد



إضافة إلى تقديم الدعم الكافي لتطوير هذه الخدمة الضرورية باعتبارها مسؤولية اجتماعية تقع على عاتقها نحو المجتمع، هذا عدا عن توفير ما تتطلبه هذه الشريحة من دور الراحة المختلفة، والاستفادة من خبراتهم المختلفة. وهنا تقع مسؤولية كبرى على النقابات نحو هؤلاء الذين أفنوا جُلّ حياتهم في خدمة الإنتاج من أجل بناء اقتصاد وطني، وذلك بالعمل على الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة، التي لا بد من توفرها لهذه الفئة من المجتمع.

التي تتعرض إلى الهجوم المستمر عليها. وبالعودة لدور ومفهوم التأمينات الاجتماعية وغايتها الإنسانية والاجتماعية، لا بد لها من العمل على توفير الخدمات الضرورية اللازمة لهؤلاء المتقاعدين وأسرة المعالة منهم، وذلك بإيجاد تلك المراكز الصحية، أو على الأقل إنشاء مشفى، لتقديم هذه الخدمات المجانية للمتقاعدين، حيث تستطيع المؤسسة أن توظف استثماراتها في هذا القطاع الهام، وعلى الدولة أن توفر لها التسهيلات الضرورية كافة،

وتدُن في توفير الحاجات الحياتية له ولأفراد أسرته، وبالتالي لهذا انعكاسات سلبية اجتماعية وإنسانية عليه، مما جعل هناك الكثير من الخلل في مفهوم المسؤولية الاجتماعية من هذه المؤسسة نحو هؤلاء العمال. ومن جهة أخرى يعاني العاملون بأجر الذين على رأس عملهم أيضاً -منذ أن تبنت السلطة التنفيذية السياسات الاقتصادية المحابية للفساد والنهب الكبير- من الهجوم على مكتسباتهم وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث يستمر قضم ما تبقى من هذه الحقوق وتأتي في مقدمتها الأجور

جداً عن الحد الأدنى للمعيشة اليوم، الذي يتجاوز به بعدة أضعاف. وكذلك الأمر بالنسبة لرواتب عمال الدولة حيث يركزون تحت هذه المعاناة من ضعف الأجور المتدنية. وللتذكير أيضاً فإن أغلب العمال في القطاع الخاص هم خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، بسبب تهرب أصحاب العمل من تسجيلهم لدى المؤسسة، وبالأخص القطاع غير المنظم، إضافة إلى ضعف دور التنظيم النقابي في القطاع الخاص عموماً. وبكل الأحوال فإن هذا الراتب التقاعدي بالنسبة للعامل هو انخفاض في الدخل،

الطبقة العاملة



الولايات المتحدة: تصويت موظفي كلية فيلادلفيا المجتمعية على الإضراب

صوت اتحاد وأعضاء هيئة التدريس في كلية فيلادلفيا المجتمعية بأغلبية ساحقة على السماح لفريق التفاوض التابع لهم بالدعوة إلى إضراب، وسط مفاوضات عقود مطولة ومثيرة للجدل مع الكلية. وأجرت نقابة المعلمين في كلية فيلادلفيا المجتمعية، تصويتاً بين 10 و16 آذار، حيث أدلى 90% من أعضاء هيئة التدريس والموظفين البالغ عددهم نحو 1200 عضو بأصواتهم، وصوت 97% منهم لصالح الإضراب. يقول قادة النقابات إنهم عقدوا ما لا يقل عن 30 جلسة تفاوض على مدار أشهر عديدة، وقد تعطلت الصفقة بسبب خلافات حول زيادات الأجور المقترحة، وزيادة عدد الموظفين، ودعم وسائل النقل العام للموظفين والطلاب، من بين قضايا أخرى. وقالوا إن العاملين يتقاضون رواتب متدنية ويعانون من ضغوط شديدة، وأن هدفهم هو التوصل إلى عقود عادلة.



اليونان: إضراب العاملين بالرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية

نقذ العاملون في مجال الرعاية الصحية والمرضات ومقدمي الخدمات الاجتماعية، في جميع المستشفيات العامة في أثينا، إضراباً عن العمل يوم الأربعاء، 19 آذار، حسبما أعلن الاتحاد اليوناني للعاملين في المستشفيات العامة. وتهدف هذه الإضرابات إلى تسليط الضوء على النقص الحاد في العاملين وتدهور الأوضاع في نظام الصحة العامة. وأدلى اتحاد الأطباء اليونانيين بتصريح قال فيه إن الإضراب يعكس الحالة المزريّة للبنية التحتية للرعاية الصحية في اليونان. في غضون ذلك، وجه اتحاد موظفي الخدمة المدنية دعوة إلى إضراب وطني منفصل لمدة 24 ساعة يوم الجمعة 21 آذار، وذلك تضامناً مع جمعية الاختصاصيين الاجتماعيين في اليونان. ويتزامن هذا الإضراب، في جميع خدمات القطاع العام، مع اليوم العالمي للعمل الاجتماعي، وهو مناسبة عالمية للاحتفال بالدور الحيوي للاختصاصيين الاجتماعيين وتعزيزه.



جنوب إفريقيا: عمال إعادة التدوير يقدمون إشعاراً بالإضراب

أعلنت نقابة عمال جنوب إفريقيا عن إضراب لمدة يومين، يومي 2 و3 نيسان القادمين، للعاملين لدى شركة «بوردا نا مونا»، لإعادة التدوير وهي خدمة لجمع النفايات المنزلية مملوكة للقطاع العام. وصرح منسق اتحاد عمال جنوب إفريقيا بأن إدارة الشركة نفذت خطة لخصخصة الشركة دون علم موظفيها. ولم تقدم أي ضمانات قانونية سليمة تضمن استمرار شروط وأحكام التوظيف التي ناضلوا من أجلها. لقد صيغت صفقة خصخصة الشركة بطريقة لا توفر للعامل الحماية القانونية. وقد رفضت الإدارة حتى الآن توفير الحماية القانونية للعامل من خلال اتفاقية عمل مسجلة تضمن عدم انخفاض معايير توظيفهم في ظل صاحب العمل الجديد، والحفاظ على حقوقهم في التفاوض الجماعي. وأضاف: إن هذه هي الفرصة الأخيرة للشركة والحكومة للتواصل بجدية مع ممثلي النقابة بشأن مستقبل هذه الخدمة العامة الأساسية.



إيطاليا: عمال إيكيا ينظمون إضراباً واسع النطاق

نظم عمال شركة إيكيا في إيطاليا إضراباً وطنياً لمدة 24 ساعة في 15 آذار في جميع أنحاء البلاد، حيث تجاوزت نسبة المشاركة 80% في بعض المواقع، وفقاً للنقابات. وشارك في الإضراب، الذي دعت إليه النقابات، آلاف العمال، مما أدى إلى توقف العمليات في عدة متاجر. وشهدت مختلف مواقع إيكيا، ومنها ميلانو، وروما، ونابولي، احتجاجات واسعة اجتذبت مئات المتظاهرين، للمطالبة بأجور عادلة وظروف عمل أفضل. وجاء هذا الإضراب جزءاً من حملة متصاعدة لزيادة الضغوط على الشركة للعودة إلى المفاوضات وتجديد اتفاقيتها الجماعية المنتهية الصلاحية. وأفادت النقابات إنه بعد 18 شهراً من المفاوضات، رفضت إيكيا الدخول في مناقشات هادفة ورفضت مطالب رئيسية، وحذرت النقابات من أنه ما لم يلتزم إيكيا بمفاوضات عادلة، فستتبعها جهود حشد أخرى.

محطات تاريخية بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال «1»



النقابات وأهمية المرحلة

مرت منذ أيام الذكرى 87 لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال، والذكرى 100 لتشكيل أول نقابة عمالية على مستوى البلاد، لنستذكر بهما ليس تاريخنا العمالي النقابي كجزء من تاريخ سورية فحسب، بل ولنضع نصب أعيننا المهام الإنسية والمستقبلية. فالحركة النقابية اليوم تمر باختبار عسير على كافة الأصعدة، خاصة بعد أن أنهكت قواها وأضعف دورها، خلال عقود الهيمنة والاستبداد وسنوات الأزمة الوطنية الشاملة ضمناً، حيث لم تستطع طوال تلك السنين الطويلة منع الهزائم المتلاحقة، سواء الطبقة والسياسية والمعيشية منها، حيث حشرتها خصومها في أضيق الزوايا، ومنعوا عنها الهواء البطيء، وراهنوا على موتها التدريجي البطيء، كونهم قرأوا تاريخها وعلموا أهميتها، فكل سلطة جديدة بدءاً من سلطات الاستعمار الفرنسي، مروراً بسلطات الانقلابات العسكرية المتتالية، وانتهاءً بسلطة نظام الأسد الأب والابن، وضعت ضمن أهدافها الإمساك بالتنظيم النقابي، ولي عقبه والتحكم به، كونها غير قادرة على إنهاء وجوده ومحو تاريخه. وكل إنجاز حققته الطبقة العاملة والحركة النقابية لم يأت إلا بشق الأنفس، وكنتيجة لعمل أبنائه المناضلين الحقيقيين، الذين حافظوا على درجة من الممانعة منعت تصفيته بالكامل. واليوم وبعد سقوط سلطة النظام المعادي للطبقة العاملة، يبدأ أماناً طريقاً لا ثالث لهما: فإما طريق وحدة البلاد والتحرر والعدالة الاجتماعية والنهوض، وإما التقسيم والخراب بلا عودة. وكما حددت الطبقة العاملة خياراتها الوطنية خلال تاريخها الطويل، فإنها ستبقى في طبيعة المجتمع السوري المناضل الساعي للحرية والكرامة والعدالة.

■ المراجع: الطبقة العاملة وحركتها النقابية - عرض تاريخي توثيقي - إصدار الاتحاد العام لنقابات العمال.

حان وقت إسقاطه مع كل القوى اليمينية التي تسانده، والتي عملت على تغلغل عناصرها المشبوهة داخل المؤسسات والمديريات التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والجمارك، كي تقوم بدورها التخريبي، من خلال فتح أبواب الاستيراد أمام البضائع والمنتجات الأجنبية التي تزامم المنتجات الوطنية، بالتنسيق مع شركات تجارية احتكارية. وهكذا تصاعدت الموجة الأولى من حملات الإضراب والتظاهر، التي نظمها عمال السكك الحديدية في حمص وعمال النسيج في حلب، لتتوالى بعد ذلك الإضرابات في معامل الغزل والنسيج في المدن الأخرى، وأسفرت عن التصادم مع عناصر الدرك والشرطة، فتعرض العمال للضرب والقمع والاعتقال، وأعقبت ذلك موجات إضراب عديدة، تجلّى فيها نشاط القوى العمالية والفلاحية والطلابية، وفي عدة محافظات كدمشق وريفها وحماة واللاذقية، نظراً للمعاناة الكبيرة لمجمل الشرائح فيها، ولنشاط الأحزاب الوطنية التحررية ضمنها. ولم يستطع ذلك النظام الصمود طويلاً لأكثر من ستة أشهر، أمام الضغط الشعبي المستمر، رغم الدعم الأمريكي والغربي له، وخاصة شركات النفط الاحتكارية، لينتهي بانقلاب سامي الحناوي ومقتل حسني الزعيم ورئيس وزرائه. وأعلن الحناوي بأنه سيعيد السلطة إلى الشعب، وعهد لهاشم الأتاسي تشكيل وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب، مهمتها تسيير الأعمال، والإشراف على إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية، ووضع دستور جديد للبلاد، وإطلاق الانتخابات العامة التي جرت بعد ثلاثة أشهر من العام نفسه. وفي الخامس من أيلول 1950 نُشر الدستور السوري، يتضمن 166 مادة، قال في مادته 26 بوضع تشريع للعمل يحدد الأجور وساعات العمل والعطل المأجورة، ومسؤولية الدولة بتوفير فرص العمل، لتكون هذه المادة وغيرها مؤشراً على وزن الطبقة العاملة، ومن ورائها القوى الوطنية اليسارية في الوصول إلى دستور 1950.

في الثامن عشر من آذار عام 1938 عقد العمال اجتماعهم الذي دعت إليه اللجان العمالية في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وباقي المدن الكبرى، والذي استمر حتى يوم 22 منه، حيث تحول هذا الاجتماع لمؤتمر تأسيسي أسفر عن تشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال ومقره دمشق، والذي أصبح منذ ذلك الوقت الإطار التنظيمي لنقابات العمال العديدة التي تشكلت في معظم المحافظات والمدن بين عامي 1925 وحتى 1938. وقد كان توقيع المعاهدة السورية الفرنسية عام 1937 وقيام الحكومة الوطنية لأول مرة بمثابة الدافع المحفز الأكبر الذي دفع بالعمال للإقبال على تنظيم أنفسهم وتحويل اجتماعاتهم السرية وشبه السرية إلى اجتماعات علنية، رغم وجود نصوص قانونية تمنع ذلك، وفعلت تلك الاجتماعات فعلها، حيث تشكلت لجان خاصة مهمتها البحث والعمل على توحيد الحركة النقابية في جسد نقابي واحد، تكفل بمؤتمر التأسيس في تجسيد عملي لوحدة النضال الوطني والطبقي لعمال سورية وحركتهم النقابية.

هاشم يعقوبي

لخص المؤتمر مطالب العمال في تلك الفترة وتقدم بها للمجلس النيابي والحكومة ومن هذه المطالب:

ضمان الحريات النقابية وتحديد ساعات العمل وتنظيم دفع الأجور في مواعيد ثابتة، ودفع التعويضات حين التسريح والحالات الطارئة، والحد من استخدام عمالة الأطفال والأحداث، ومراقبة أمكنة العمل، وتعيين درجات العمل، ومنح الإجازات السنوية والراحة الأسبوعية، وتحديد الحالات والمخالفات الخطرة التي تسمح بطرد العامل دون تعويض.

العمال في وجه الاستعمار الفرنسي

استطاع العمال تحقيق هذا الإنجاز من خلال اكتسابهم لأعلى درجات التأييد والدعم جراء نضالهم ضد الانتداب الاستعماري، في ربط أصيل بين النضال الطبقي النقابي والوطني ضد الاستعمار وأدواته ومرتكزاته الاقتصادية والسياسية والفكرية، وفي تحدٍ للقوانين التي سنّتها السلطة الاستعمارية بهدف حرمان العمال ونقاباتهم من العمل السياسي، والمجاهرة بالأهداف الوطنية والسياسية والطبقية.

وإزداد العمل النقابي غنى وعمقاً بتزايد القمع الاستعماري وبخمس النضال الجماهيري، الذي أصبحت الحركة العمالية السورية أحد

فصائله الأساسية، وكثيراً ما تحوكت النضالات المطالبة من أجل زيادة الأجور وتحسين معيشة العمال إلى المطالبة الصريحة بحماية الصناعة الوطنية وتوزيع الأرض على الفلاحين، وحماية الوحدة الوطنية، والمطالبة بالاستقلال ورحيل المستعمر عن الوطن. كل ذلك لم يكن ليتم إلا من خلال تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية، ممّا شكّل في النهاية نواة طبقة عاملة ذات دور تاريخي كبير في مفاصل عديدة من تاريخ سورية خلال الاستقلال وبعده.

دور العمال في مواجهة الدكتاتورية

بعد 11 عاماً من إعلان تشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال، وثلاثة أعوام على الاستقلال، شهدت البلاد انقلاباً عسكرياً هو الأول من نوعه، قام به حسني الزعيم، وقبل أن يجف حبر بيانات الانقلاب انفضحت أهدافه المشبوهة عندما أعلن عن نيته توقيع اتفاقية «التابالين»، كونه أمسك بجميع السلطات بعد اعتقال رئيس الحكومة، وحل المجلس النيابي، ماضياً بإقامة دكتاتورية عسكرية فردية. فقبولت إجراءاته بسخط وغضب ورفض من القوى السياسية الوطنية والاجتماعية، وخاصة اليسارية منها، والتي بدأت بالتواصل مع الحركة النقابية والطلابية بصورة سرية من أجل القيام بعمل مشترك ضد الحكم الدكتاتوري الوليد الذي اغتصب السلطة دون الرجوع للشعب، حيث

كل إنجاز حققته الطبقة العاملة والحركة النقابية لم يأت إلا بشق الأنفس وكنتيجة لعمل أبنائه المناضلين الحقيقيين الذين حافظوا على درجة من الممانعة منعت تصفيته بالكامل

المؤتمر الصحفي لإطلاق «تحالف المواطنة السورية المتساوية» «تماسك»



أطلقت مجموعة من القوى السياسية والمنظمات والتجمعات المدنية والأهلية، يوم السبت 22 آذار 2025، تحالفاً سياسياً جديداً تحت اسم «تحالف المواطنة السورية المتساوية» «تماسك».

وتشكيلاتهم المختلفة، ويعتبرون الباب مفتوحاً للعمل الجماعي من داخل التحالف ومن خارجه، لتحقيق المهام الوطنية الكبرى المشار إليها آنفاً، وصولاً بالبلاد إلى بر الأمان، ووصولاً بالسوريين إلى أوضاع تصان فيها كراماتهم وحقوقهم...

■ دمشق في 22/ آذار/ 2025

أسماء القوى والمنظمات المنضوية ضمن التحالف:

جبهة التغيير والتحرير
مجلس سوريا الديمقراطية
التيار الثالث لأجل سوريا
حزب الإرادة الشعبية
حركة التجديد الوطني
تيار مواطنة
تجمع التشكيليين السوريين المستقل
المبادرة الوطنية في جبل العرب
مركز المواطنة المتساوية
تجمع سوريا الديمقراطية
حزب التحالف الوطني الديمقراطي السوري
حركة التغيير الديمقراطي
ملتقى الحوار الوطني
حزب البعث الديمقراطي
حركة الشغل الديمقراطي
حزب العمل الشيوعي
تجمع شباب سوريا الأم
الطريق الوطني السوري
تجمع الشباب الديمقراطي
حزب الشباب الوطني السوري
حزب التضامن العربي الديمقراطي
الحزب الديمقراطي التقدمي الكردستاني في سوريا
التيار المدني الديمقراطي
النادي التفاعلي صحنايا
حزب الانتماء السوري الديمقراطي
تجمع مواطنة
الحركة الشبابية السياسية
حركة تمكين
تيار طريق التغيير السلمي

وهذا يتطلب صياغة نموذج اقتصادي سوري يركز على القطاعات الإنتاجية (زراعية، صناعية) ويقوم على تحقيق عدالة اجتماعية وأعلى نمو، بالاستناد إلى الخبرات والعقول السورية.

4- العمل بكل الأشكال المتاحة من أجل استعادة الأراضي السورية المحتلة وفي مقدمتها الجولان المحتل.

5- حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً وطنياً عادلاً.

6- قضية المرأة السورية وحقوقها، وقضية الشباب ودورهم، هي قضايا أساسية بالنسبة لكل السوريين.

المؤتمر الوطني العام والمرحلة الانتقالية

تنفيذ هذه المهام، يتطلب حواراً مسؤولاً متوازناً بين أوسع طيف من القوى السياسية والاجتماعية السورية، بما في ذلك السلطة الحالية وتعبيراتها السياسية، التي تقع على عاتقها مسؤولية مشاركة الوطنيين السوريين في عمليات التحضير للمؤتمر الوطني العام وللمرحلة الانتقالية ككل، بما في ذلك التحضير من أجل صياغة الدستور الجديد، وبما يصب في سورية دولة مدنية ديمقراطية تعددية، يحقق دستوراً صيغة متطورة للعلاقة بين اللامركزية، التي تضمن ممارسة الشعب لسلطته المباشرة في المناطق وتحقق الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروات والتنمية في عموم البلاد، والمركزية في الشؤون الأساسية «الخارجية، الدفاع، الاقتصاد»، ويكون عمادها الأساسي هو المواطنة المتساوية لكل أبنائها بغض النظر عن الدين أو الطائفة أو الإثنية أو المنطقة أو الجنس، وتضمن حرية التعبير والتجمع والعمل السياسي والنقابي، وذلك بالاستفادة من روحية القرار 2254 التي تنص على حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

إن الموقعين على هذا البيان التأسيسي لـ«تحالف المواطنة السورية المتساوية» «تماسك»، يمدون يدهم لكل السوريين، بقواهم

أشهر، ترى أن المهام الوطنية الملغاة على عاتق السوريين في هذه المرحلة، تتطلب استلهام روح وفكر الأباء الأوائل لسورية، قادة الثورة السورية الكبرى، الذين ترفعوا عن الانتماءات الضيقة ما قبل الوطنية، الإثنية والدينية والطائفية والعشائرية، وحتى السياسية والأيدولوجية، واتحدوا تحت الشعار الوطني الجامع: «الدين لله والوطن للجميع».

واليوم أيضاً، تحتاج البلاد إلى أوسع تحالف وتوافق بين كل الوطنيين السوريين، بمختلف انتماءاتهم، وتحتاج تحديداً واضحاً للمهام الكبرى وتعاوناً في تحقيقها.

المهام الوطنية الكبرى

1- تصليب وحدة سورية أرضاً وشعباً، في ظل دولة واحدة، وجيش وطني واحد ينحصر فيه حمل السلاح، وتنحصر مهامه في الدفاع عن البلاد، ويكون حيادياً تجاه الحياة السياسية في البلاد.

2- الحفاظ على السلم الأهلي، والدفاع عنه عبر محاصرة العقليات الثأرية وخطابات الكراهية وتجريم التحريض الطائفي، وأيضاً تجريم إنكار جرائم وفظائع النظام الساقط، وأخذ العبر من الأحداث والجرائم والانتهاكات المؤلمة التي جرت في الساحل السوري لمنع تكرارها؛ ما يتطلب مساراً واضحاً وشفافاً للعدالة الانتقالية، يستجيب للوضع العياني الملموس دون استنساخ لتجارب البلاد الأخرى، وبما تفرضه المصلحة الوطنية.

3- إنقاذ الغالبية الساحقة من السوريين من الفقر المدقع الذي تعيشه، وتأمين سبل الحياة الكريمة لها عبر إعادة إقلاع الاقتصاد الوطني، وبالاستناد بالدرجة الأولى إلى الإمكانيات المحلية، مع مواصلة المطالبة برفع العقوبات دون التعويل على حصوله في أي وقت قريب.

وجرى إطلاق التحالف عبر مؤتمر صحفي في فندق أرميتاج في دمشق، حضره ممثلون عن القوى المنضوية ضمن التحالف، وبدأً بدقيقة صمت على أرواح شهداء سورية، ومن ثم جرت قراءة البيان التأسيسي للتحالف، وبعدها تم فتح باب الأسئلة للصحفيين ووسائل الإعلام التي حضرت الحدث.

فيما يلي ننشر قاسيون نص البيان التأسيسي للتحالف، وأسماء القوى والتجمعات والمنظمات المنضوية ضمنه، علماً أن البيان يوضح أن الباب ما يزال مفتوحاً على انضمام قوى جديدة.

نص البيان التأسيسي لتحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»

دخلت سورية يوم الثامن من كانون الأول 2024 مرحلة تاريخية جديدة، بخلاصها من سلطة مستبدة أحكمت جورها على رقاب الناس طيلة أكثر من خمسة عقود متتالية، مخلفة دماراً هائلاً للبشر والحجر، وبلداً متعبة على كل الصعد، ولكنها في الوقت نفسه عازمة على استعادة وحدتها وسيادتها والنهوض على قدميها مجدداً في مرحلة جديدة تحمل فرصة تاريخية أمام الشعب السوري ليقرر مصيره بنفسه، لأول مرة منذ عقود عديدة. ورغم ما يضعه المفصل التاريخي الراهن من تحديات ومهام جسام أمام السوريين، إلا أنه محكوم في الوقت نفسه بقدر كبير من الأمل والإصرار والعزيمة على بناء مستقبل أفضل يرتقي لمستوى عطاء السوريين والسوريات، ودرب الألام الطويلة التي قطعوها منذ آذار 2011، بل وقبله بعقود.

إن القوى السياسية والمنظمات المدنية والاجتماعية الموقعة على هذا البيان، واستناداً للتواصل فيما بينها، ولللقاءات التشاورية التي عقدتها في العاصمة دمشق على مدى ثلاثة

ما الذي يقوله إعلام الكيان حول الغاز

تم الإعلان مؤخراً عن خطط ستزود قطر بموجبها الدولة السورية بالغاز الطبيعي عبر الأردن، ولم يبين حتى الآن الطريق الذي سيسلكه الغاز أو مصدره، ولكن التكهنات تقول بأن ذلك سيكون من خلال البنية التحتية لما يسمى بـ «خط الغاز العربي»، وخاصة أن هذا الإعلان قد أتى في إطار موافقة أمريكية بموجب الترخيص العام رقم 24 والذي يسمح ببعض الإعفاءات من العقوبات.

مركز دراسات قاسيون

ومن المثير للاهتمام، أنه لم يتم التطرق إلى «خط الغاز العربي» منذ أكثر من سنتين، وفجأة عاد إلى الواجهة في النصف الثاني من شهر كانون الأول 2024، بشكل غير مباشر، عندما وافق وزير الطاقة «الإسرائيلي» على إنشاء خط أنابيب الغاز الجديد إلى مصر، ووفق [مقالة](#) نشرتها آنذاك صحيفة «إسرائيل هيووم»، قال الوزير المذكور: إن «إنشاء الخط الجديد سيسمح لنا بتوسيع صادرات الغاز إلى مصر، وتعزيز مكانتنا في المنطقة، ويؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وخفض الأسعار لصالح جميع المواطنين الإسرائيليين».

أما الحديث عن تزويد قطر لسورية بالغاز فهو ليس بالجديد، وهو الأمر الذي بدأ يتصاعد بشكل كبير بعد سقوط السلطة السابقة وحتى فترة قريبة، ولكن الحديث عنه كان مختلفاً؛ حيث كان يجري الحديث في حينه ضمن سياق مشروع قطري-تركي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إحدى العقبات الأساسية أمامه، كانت العقوبات التي تفرضها أمريكا على سورية. وعلى الرغم من أن الترخيص العام المذكور أعلاه، يسمح بإعفاءات مرتبطة بقطاع الطاقة، إلا أن طبيعة العقوبات الأمريكية والتراخيص العامة التي تصدر عن وزارة الخزانة، تتم صياغتها بطريقة تسمح لواشنطن بأن تضع استثناءات على الاستثناءات.

في هذه المادة نسلط الضوء على ما ورد في بعض الجهات الإعلامية ومراكز الأبحاث «الإسرائيلية» ومقاربتها للموضوع في بدايات هذا العام، ولاحقاً بعد الإعلان الذي جاء قبل حوالي عشرة أيام، ونشير أيضاً إلى مادة جرى نشرها على موقع قاسيون قبل أيام بعنوان «[ما الذي يقوله الإعلام حول حقيقة إرسال غاز قطري إلى سورية؟](#)»، وتضمنت عرضاً وترجمة لمقالين، الأول: نقلاً عن موقع الطاقة نت، والثاني: عن معهد واشنطن، وعنوان هذا المقال الثاني كان كالتالي: «[هل هناك حل إسرائيلي لازمة الكهرباء في سورية؟](#)».

الغاز «القطري» وسورية، في إعلام الكيان
نشر «مركز بيجن- السادات للدراسات الاستراتيجية» [مقالة](#) في 13 كانون الثاني بعنوان «لعبة خط الأنابيب السوري: كيف تؤثر خطط تركيا لبناء ممرات طاقة جديدة في سورية على طموحات إسرائيل الإقليمية»، وتركز المقالة على «الخطط التركية لمد أنابيب النفط والغاز في سورية، وبعض هذه الخطط يتحدى رغبة إسرائيل في أن تصبح جسراً رئيساً لنقل البضائع إلى أوروبا، إذ توفر لدول الخليج طريقاً بديلاً عبر سورية وتركيا... لذا، ينبغي على إسرائيل مراقبة «لعبة الأنابيب» الجديدة في سورية حتى لا تفوتها تماماً الفرص الاقتصادية الجديدة في المنطقة». ويقول الكاتب: إن «انهيار نظام الأسد في كانون



أن مثل هذه الخطة لن تضي قدماً دون تحسن ملحوظ في العلاقات بين «إسرائيل» وتركيا، وتطبيع العلاقات بين «إسرائيل» والنظام الجديد في سورية». وينوه الكاتب إلى أنه يمكن لمشروع كهذا أن يساعد تركيا على تعميق نفوذها في سورية».

المشروع الثاني، وهو الربط من خلال «خط الغاز العربي»، وفي هذا السيناريو، إذا ارتبطت تركيا بخط الغاز العربي في قسمه السوري، فمن الناحية النظرية، يمكن لإسرائيل نقل الغاز شمالاً إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا «مباشرة أو عبر اتفاقيات تبادل مع تركيا». ومن المرجح

الأول 2024 أدى لإعادة طرح عدد من المشاريع المهمة لربط الطاقة بين دول المنطقة، والتي تم التخلي عنها سابقاً بسبب الحرب الأهلية المستمرة في سورية. وفي حين أن بعض هذه المشاريع قد تقوض مصلحة إسرائيل في أن تصبح «جسراً للطاقة» بين الشرق الأوسط وأوروبا، فإن بعضها لديه القدرة على فتح أسواق جديدة لإسرائيل لبيع الغاز الطبيعي، ونقل الوقود والكهرباء إلى دول المنطقة». وتنظر المقالة في «ثلاثة مشاريع لا تزال في مراحلها الأولى...: (1) مشروع بناء خط أنابيب غاز بين قطر وتركيا عبر سورية، (2) ربط تركيا بخط الغاز العربي عبر قسمها في سورية، (3) بناء خطوط أنابيب نفط دائمة إلى سورية لنقل محل شحنات الوقود التي توقفت من إيران».

وبحسب المقالة، فإن المشروع الأول يمر في المنطقة الشرقية من الأردن وفي سورية بعيداً عن الحدود مع الكيان، أي أنه غير مربوط بالبنية التحتية القائمة، وبالتحديد تلك المرتبطة بما يسمى بـ «خط الغاز العربي»، وهذا يعني إنشاء خطوط جديدة، على الأقل في الجزء منه الذي يقع داخل سورية، وهنا ينوه الكاتب بأنه «عموماً، لا تستثمر الدول مليارات الدولارات في بناء خط أنابيب غاز عبر الحدود إذا لم تكن متأكدة من استقرار دولة العبور وموثوقيتها لعقد من الزمن على الأقل، لتعويض تكلفة خط الأنابيب، ومن عدم وجود خطر من ابتزازها بتكاليف نقل أعلى. وهذا مهم بشكل خاص في المناطق التي من المفترض أن يمر بها خط الأنابيب، والتي لا يزال بعضها عرضة لهجمات داعش والتنظيمات المماثلة، وبالتالي يتطلب تكاليف أمنية باهظة». ويضيف: «بالنسبة لإسرائيل، قد يقوّض ربط تركيا وقطر في مجال الطاقة حول سورية فكرة إنشاء ممر بري بين دول الخليج وإسرائيل، والمعروف أيضاً باسم ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)». إذا تم بناء هذا الخط بنجاح، فسيكون من الأسهل إضافة بنى تحتية إضافية على طول المسار نفسه... في هذه الحالة، سيكون من الأسهل على الإمارات العربية المتحدة الارتباط بالمسار الجديد، وتصدير الغاز الجاف ووسل أخرى إلى تركيا وأوروبا، بدلاً من إنشاء ممر بنية تحتية جديد عبر الأردن «وإسرائيل» للوصول إلى شرق البحر الأبيض المتوسط... ويجب على «إسرائيل» أن تفهم أن استمرار الحرب وتأخير التطبيع مع السعودية قد يصل إلى حد تجاوز الفرص الاقتصادية الإقليمية لها تماماً».

لم يتم التطرق إلى «خط الغاز العربي» منذ أكثر من سنتين وفجأة عاد إلى الواجهة في النصف الثاني من شهر كانون الأول 2024 بشكل غير مباشر



«القطري» وما هي الخلاصات التي علينا استنتاجها؟



تلفت انتباه ترامب - وهي أن الطريق البري الجديد الذي سيتم إنشاؤه، من المفترض أن يتنافس مع رؤية المفوض الاقتصادي الأمريكي - الطريق البري من الشرق عبر الإمارات والمملكة العربية السعودية، إلى إسرائيل ومن هناك إلى أوروبا».

ويضيف الكاتب: «بما أن إعادة إعمار سورية من المرجح أن تتم في الأحوال كلها، فيبدو من الصواب أن يتضمن الترتيب الإقليمي الجديد «خطة مارشال» إقليمية شاملة «خطة إعادة إعمار»، مع التركيز على سورية، وبشكل خاص تسخير المملكة العربية السعودية وجيوبها الكبيرة في هذه القضية... ومن المثير للدهشة، أن تنفيذ خطة مارشال تحت القيادة الإسرائيلية هو الذي سيحول الأراضي كلها المتنازع عليها عسكرياً مع إسرائيل إلى قاعدة للتعاون، وسيؤدي في الواقع إلى إقامة تحالف إقليمي ودولي، مع استغلال المصلحة المشتركة لجميع اللاعبين - إعادة الإعمار». ويخلص إلى أن الأمر «لا يزال ممكناً في هذه المرحلة. بينما في مراحل لاحقة، سيصعب ذلك على الولايات المتحدة، وبالتأكيد على إسرائيل، قيادة تطبيق مبادئ نظام شرق أوسطي جديد، ومن المرجح أن تضطر إسرائيل إلى مواجهة تحدٍ عسكري سيشكله الأتراك لها، على الأقل في المناطق الاقتصادية الخالصة، وربما أيضاً على الحدود السورية».

نشرت صحيفة «إسرائيل هيوم» في 15 كانون الثاني من هذا العام **مقالة** بعنوان «هل ينبغي لإسرائيل أن تعلق؟ الخطوة التي قد تجلب لأردوغان مئات المليارات»، والتي ورد فيها أن «تركيا تعمل على الترويج لبناء خط غاز من الخليج إلى أوروبا عبر سورية، وهو خط من المفترض أن يجلب لها ولقطر على وجه الخصوص مئات المليارات من الدولارات». وتضيف: «جزء من هذا الخط موجود بالفعل على طول الطريق بين مصر والأردن والحدود السورية. ومن اللافت للنظر أن هذا الخط متصل أيضاً بإسرائيل عبر خط يسمى «خط الأنابيب الشرقي»، والذي ينقل الغاز من حقل ليفيathan إلى محطات توليد الطاقة الأردنية». وتوضح المقالة، أنه «من المفترض أن يلبي جزء من الغاز جزءاً على الأقل من احتياجات الطاقة للدول الواقعة على طول الطريق، وهي الأردن وسورية ولبنان. وقد اعتمدت الدولتان الأخيرتان حتى الآن على واردات النفط الإيراني، والتي توقفت الآن بشكل شبه كامل. ومن الشركاء المحتملين الآخرين في المشروع الصين، التي تتمثل سياستها في المشاركة في مثل هذه المشاريع الضخمة في أنحاء العالم جميعها، بما في ذلك الشرق الأوسط». أما فيما يتعلق بالتأثير على الكيان، فإن «هذا المشروع، في حال تنفيذه، يمثل مشكلة لإسرائيل، إذ سيقلل من جاذبيتها على طريق الطاقة والبضائع من الخليج والشرق إلى أوروبا. وقد تركز الإمارات والسعودية، في حال مشاركتها في المشروع، نشاطهما التجاري هناك بدلاً من إسرائيل. ليس من الواضح كيف ستفاعل الولايات المتحدة في عهد ترامب مع بناء خط الأنابيب هذا، لكن السياسة الناشئة لإدارة الجديدة/القديمة تتمثل في زيادة صادرات الغاز الأمريكية إلى أوروبا، وقد يضر خط الأنابيب الجديد بهذه السياسة. إضافة إلى ذلك، لا تبدي قطر حالياً تسامحاً كبيراً مع ترامب ومن حوله، نظراً لدعمها للإرهاب وجماعة الإخوان المسلمين، مما يقوّض الاستقرار في الشرق الأوسط».

نشرت صحيفة «معاريف» في 5 شباط الماضي **مقالة** بعنوان «نتنياهو وترامب، انتبهوا: صفقة تركيا وقطر بشأن سوريا مكشوفة»، ينبه كاتب المقالة فيها من توسع المشروع التركي-القطري في المنطقة، وبالتحديد في سورية، لأنه يعتبره «المشروع السني المتطرف»، مقابل «السني المعتدل» والمناسب أكثر للكيان، حيث إن الأخير يشمل الدول التي طُبعت مع الكيان. ويتكلم الكاتب حول «مشاريع تركيا التوسعية في المنطقة ومحاولات إعادة إحياء الدولة العثمانية»، ويضيف، أنه «من المرجح جداً أن تتضمن خطط أردوغان أيضاً إحياء الحلم التركي وتحويل تركيا إلى مركز لتسويق الغاز إلى أوروبا، حيث إن ألمانيا وقَّعت بالفعل اتفاقية لتوريد الغاز الطبيعي المسال من قطر، سيمر خط أنابيب الغاز من قطر، عبر الأراضي السورية إلى تركيا». ويوجه الكاتب رسالة إلى ترامب، يقول فيها: «هناك نقطة مهمة يجب أن

سورية بالغاز الطبيعي، على أن يُنقل الغاز عبر الأردن. وستسمح هذه الصفقة... بتدفق الغاز الطبيعي من الأراضي الأردنية إلى محطة دير علي لتوليد الكهرباء في دمشق». وأضافت أن هذه الصفقة «أقرت بموجب الترخيص العام الأمريكي رقم 24... ولولا هذه الموافقة، لكانت العقوبات الأمريكية قد حالت دون إتمام معظم الصفقات، إذ لا تزال هيئة تحرير الشام ورئيسها المؤقت، أحمد الشرع، مدرجين على قوائم الإرهاب الأمريكية والدولية».

خلاصات أولية:

أولاً: توحى قراءة المقالات والدراسات التي اقتبسنا منها هنا، إضافة لمقالات عديدة أخرى راجعناها، أن الكيان يولي اهتماماً كبيراً لموضوع خطوط الطاقة والمشاريع المختلفة المتعلقة به. ولكن ما يظهر دائماً هو أن هذا الاهتمام ينصرف في نهاية المطاف للمشاريع السياسية الكبرى التي يمكن أن ترتبط بهذه الخطوط بشكل مباشر، أو حتى بالترويج لبعضها، وإن لم تكن ذات استدامة مضمونة أو جدوى اقتصادية حقيقية.

ثانياً: الهاجس المشترك بين هذه المقالات كلها، هو أن يجري استثناء الكيان من المنظومة الإقليمية الجديدة؛ حيث يتم توزيع الخوف تارةً باتجاه تركيا، وأخرى باتجاه دول الخليج العربي، وثالثة باتجاه روسيا والصين، بل وحتى باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التي تشير عدد من التحليلات «الإسرائيلية»، أنها مرشحة تحت قيادة ترامب أن تقطع حبل السرة مع الكيان ضمن تفاهاتها العالمية الجديدة.

ثالثاً: تسمح هذه الهواجس والمخاوف، بإبراز التناقض الهائل بين الصورة التي يجري تقديمها إعلامياً عن «مشروع شرق أوسط جديد يجري تحقيقه على قدم وساق»، ويفترض أن تكون «إسرائيل» المركز المتحكم والمهيمن الذي تخضع له ليس سورية فحسب، بل أيضاً مصر والأردن وتركيا ودول الخليج العربي مجتمعة، وبين الحقائق التي تقول: إن الدور الوظيفي للكيان بدأ بالتلاشي السريع، وأن أحلام الهيمنة لم تعد قائمة بشكل فعلي إلا ككشك من الوسواس القهري ضمن «النخب الصهيونية» التي تتلقى الضربات المتلاحقة في الولايات المتحدة نفسها، وفي أوكرانيا

وفي فلسطين وفي أنحاء العالم المختلفة، على المستوى المالي والسياسي والثقافي. رابعاً: بما يخضنا بشكل مباشر في سورية، فإن لعبة العقوبات وإعادة الإعمار، هي التجسيد الحالي لسياسة العصا والجزرة، والتي لا تتعلق بسياسة ما مطلوبة من السلطات الجديدة بسورية، بقدر ما تتعلق بتموضع محدد لسورية، وبالأحرى بوضع محدد لسورية يمكن تلخيصه بكلمتين: الخراب والتقسيم كمفتاح لا بد منه لإعادة إحياء المشروع الذي مات عملياً والمسمى «الشرق الأوسط الجديد».

خامساً: ضمن هذا التصور، فإن الولايات المتحدة ومعها الكيان، يسعيان لتعديل حالة «المستنقع» في سورية، مع معرفتهما بأن الأوضاع شديدة الخطورة في الداخل السوري، وأن التلكؤ في الاتجاه نحو قرارات جريئة وحلول جذرية سيفتح أبواب الخراب في سورية من جديد. لذلك بالضبط، تجري عملية تنقيح جزئي عبر الفتات «400 ميغا واط كهرباء لا تسمن ولا تغني من جوع»، وعبر وعود بالمزيد «لاحقاً»، وعبر محاولة إيهام السلطات في سورية بأن رفع العقوبات الأمريكية أمر ممكن في وقت ما في المستقبل، بالضبط من أجل محاولة التحكم بسلوك السلطات، وقطع الطريق على بناء علاقات دولية متوازنة بما في ذلك مع تركيا وروسيا والصين وغيرها من الدول، التي من مصلحتها تأمين مخارج لسورية على المستوى الاقتصادي، لتأمين استقرار يكون القاعدة الأساسية لمشاريعها الجيوسياسية الكبرى «الحزام والطريق» و«المشروع الأوراسي».

أخيراً: تسمح هذه القراءة بالاستنتاج بأن قطع الرجاء سريعاً من رفع العقوبات الغربية، ومن المكرمات الغربية، هو طريق إلزامي لتوحيد البلاد، وضمان سلمها الأهلي، وضمان إعادة إقلاع اقتصادها، الأمر الذي يتطلب صلاباً وتلاحماً داخلياً ضمن المجتمع السوري لتحديد محاولات التخريب «الإسرائيلية»، وهذا التلاحم له طريق واحد، هو المشاركة السياسية الواسعة والحوار الوطني الحقيقي، وصولاً لمؤتمر وطني عام يعيد تشكيل المشهد بطريقة تدمج السوريين كلهم، وتقدم لهم حلاً مشتركاً يتحدون في تحقيقه...

بسبب هيكل خط الانابيب في الاردن سيتم تحويل الغاز القطري إلى مصر - والغاز الذي سيصل إلى سورية سيأتي فعلياً من إسرائيل

تعديل تعرفه الكهرباء بين دعم الصناعة وإثقال كاهل المواطنين

في خطوة أثارت الجدل، أعلن وزير الكهرباء في حكومة تسيير الأعمال، عمر شقرو، خلال مؤتمر صحفي عقد في 20 آذار في وزارة الإعلام، عن تعرفه جديدة للكهرباء سيتم الإعلان عنها قريباً، مع تركيز واضح على تخفيف العبء عن القطاع الصناعي، دون أي إشارة إلى تخفيف الأعباء عن الاستهلاك المنزلي.



هذا الإعلان جاء في وقت يعاني فيه المواطنون من أزمات اقتصادية متزايدة، ما يؤثر تساؤلات حول مدى عدالة توزيع الدعم في القرارات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة.

إيجابيات القرار للصناعة المحلية

تخفيض التعرفة الكهربائية للقطاع الصناعي يمثل خطوة إيجابية من شأنها دعم الاقتصاد الوطني، حيث إن تكلفة الطاقة تعد أحد أبرز التحديات التي تواجه المصانع والمعامل، والقطاعات الإنتاجية عموماً.

ومن خلال خفض هذه التكاليف، يتوقع أن يتحسن الإنتاج المحلي، مما قد ينعكس على أسعار المنتجات في الأسواق، ويعزز من القدرة التنافسية للصناعة الوطنية في مواجهة المنتجات المستوردة.

العديد من الصناعيين وأصحاب المعامل رحبوا بهذه الخطوة، مؤكدين أنها ستساعد في الحفاظ على خطوط الإنتاج، وتمنع توقف بعض المصانع التي كانت على وشك الإغلاق بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية. كما أن ذلك قد يحفز الاستثمار في القطاع الصناعي، مما يخلق فرص عمل جديدة ويحد من البطالة.

العبء الأكبر على المواطنين

في المقابل، لم يأت الوزير على ذكر أي إجراءات لتخفيف العبء عن المواطنين، ما يثير المخاوف من أن التعرفة الجديدة ستؤدي

إلى زيادة أسعار الكهرباء المنزلية. وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المواطنون، فإن أي زيادة في فواتير الكهرباء ستعمق من معاناة الأسر ذات الدخل المحدود والمفقر، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وضعف القدرة الشرائية.

يعيش المواطن اليوم تحت وطأة ارتفاع الأسعار في مختلف القطاعات، من الغذاء إلى النقل والتعليم، وزيادة أسعار الكهرباء ستفاقم الأزمة المالية التي ترهق ميزانيات الأسر.

وعوضاً عن أن يكون هناك توازن بين دعم الصناعة وحماية المستهلك، يبدو أن الحكومة اختارت نهجاً يميل إلى صالح القطاع الصناعي دون مراعاة المواطنين الذين يشكلون الشريحة الأكبر من المستهلكين.

مخاوف من انعكاسات غير مباشرة

على الرغم من أن الهدف المعلن من القرار هو دعم القطاع الصناعي، إلا أن هناك مخاوف من أن تخفيض تكاليف الإنتاج قد لا ينعكس بالضرورة على انخفاض أسعار السلع. فمن غير المضمون أن يلتزم الصناعيون بتمرير هذا التوفير إلى المستهلك، خاصة مع استمرار ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الأخرى، مما يعني أن المواطن قد يجد نفسه يتحمل زيادة في أسعار الكهرباء دون أي تعويض في أسعار السلع والخدمات.

الحاجة إلى حلول متوازنة

في ظل هذا المشهد، تبدو الحاجة ملحة لسياسات اقتصادية أكثر توازناً، بحيث يتم دعم الصناعة دون إلحاق ضرر بالمواطنين. يمكن للحكومة أن تقدم دعماً مباشراً للقطاعات الصناعية لكن ليس عبر تمويلها على حساب المواطن، مع إيجاد آليات لتعويض الأسر المفقرة وذات الدخل المحدود من خلال برامج دعم موجهة.

كذلك من الضروري أن تكون هناك شفافية في تحديد أسعار الكهرباء وآلية احتسابها، بحيث لا يشعر المواطن أنه الحلقة الأضعف في معادلة الإصلاح الاقتصادي.

كما أن الحكومة مطالبة بتوضيح الأسباب الحقيقية وراء هذه الزيادة، وهل هي نتيجة

ارتفاع تكاليف الإنتاج، أم بسبب سياسات إعادة توزيع الدعم أو إنهائه.

المواطن هو المتضرر الأكبر

يبقى القرار الجديد مثيراً للجدل، فقد يكون مفيداً للقطاع الصناعي، لكنه في الوقت ذاته يشكل عبئاً إضافياً على المواطنين. ومع استمرار التحديات الاقتصادية، فإن الحاجة إلى قرارات أكثر إنصافاً أصبحت أمراً لا بد منه، حتى لا يتحمل المواطن وحده ذريعة تكلفة دعم قطاعات أخرى.

ستكشف الأيام القادمة المزيد من التفاصيل حول التعرفة الجديدة المزمعة، لكن حتى الآن، يبدو أن المواطن العادي هو المتضرر الأكبر.

مأساة مكبات النفايات... شباب يدفعون ثمن الفقر والإهمال



عرضة للموت أو الإصابة دون أي تعويض أو مساعدة. والمشكلة تتفاقم أكثر وأكثر بسبب عدم وجود إدارة صحية لمكبات النفايات، حيث تترك الأكوام تتكدس دون فرز أو تنظيف، مما يزيد من خطر الانهيارات المفاجئة، بالإضافة طبعاً للتلوث البيئي الذي يؤثر على المجتمعات المحيطة.

هل تكون هذه المأساة الأخيرة؟

على الرغم من تكرار مثل هذه الحوادث، لم نشهد أي تحرك فعلي وجاد للحد منها.

والحلول الجذرية لا تقتصر فقط على تحسين ظروف العمل في نيش القمامة ومكبات النفايات، بل تبدأ بإيجاد بدائل اقتصادية توفر فرص عمل كريمة بأجور تحفظ الكرامة. فإذا استمر إهمال هذه القضية، فسيظل شباب وأطفال سورية

ففي ظل غياب الفرص الاقتصادية، تصبح النفايات مصدر رزق لمن لم يجدوا طريقاً آخر للبقاء على قيد الحياة. هذه الظروف تجعل من هؤلاء العمال ضحايا محتملين لحوادث مأساوية، مثل الانهيارات، والتسمم، والأمراض المزمنة الناتجة عن التعرض المستمر للملوثات.

غياب وسائل الحماية والضمانات الصحية

العمل في نيش القمامة ومكبات النفايات لا يخضع لأي شكل من أشكال الحماية المهنية، أو الضمانات الصحية.

فلا توجد معدات وقائية، ولا إجراءات سلامة، ولا حتى رقابة تحد من المخاطر المحتملة. إنه عمل غير رسمي، وغير محمي، ولا يعترف به كوظيفة، مما يجعل العاملين فيه من الشباب والأطفال

لم تكن مأساة الشاب الذي توفي نتيجة انهيار مكب نفايات في ريف طرطوس الأسبوع الماضي حادثاً استثنائياً، بل هي واحدة من حلقات طويلة من المعاناة التي يعيشها آلاف السوريين الذين أجبرتهم الظروف الاقتصادية القاسية على العمل في أخطر المهن وأكثرها إزدلالاً.

فإن يقضي شاب حياته وهو يبحث بين النفايات عما يسد رمقه، ثم يطمس تحتها، ليس مجرد حادث عرضي، بل هو انعكاس صارخ لازمة اقتصادية واجتماعية تضرب البلاد بعمق.

بين الفقر وانعدام الفرص

تتعاين سورية من ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، ما يدفع الشباب وحتى الأطفال إلى امتثال أعمال خطيرة وغير إنسانية، ومنها العمل في نيش القمامة وفي مكباتها.

حقيقي بحماية الفئات الأضعف في المجتمع، وإلا، فإننا سنظل نرى ونسمع ونقرأ عن حوادث مأساوية ومؤسفة مماثلة، دون أن يكون لها أي صدى حقيقي في الواقع!

يسقطون تحت أكوام القمامة، ليس فقط حرفياً، بل أيضاً مجازياً، وهم يعانون من واقع يرفض أن يمنحهم فرصة للحياة بكرامة. فالحل يبدأ من سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة، ومن التزام

الاستفاقة المتأخرة للمصرف المركزي غير كافية



شهدت الأشهر الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في نشاط السوق السوداء للعملة الأجنبية في سورية، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وعلى الرغم من المحاولات الخجولة لمصرف سورية المركزي لضبط السوق، فإن هذه الإجراءات جاءت متأخرة وغير كافية للحد من الأضرار الاقتصادية المتفاقمة.

إطار تنظيمي جديد

من مستجدات الإجراءات المتخذة من قبل المصرف المركزي عزمه على إعادة تنظيم قطاع الصرافة في البلاد، في خطوة جديدة تهدف إلى ضبط التعاملات المالية والحد من انتشار السوق السوداء.

وبحسب مصدر في المكتب الإعلامي للمصرف، فإن العمل جارٍ على إصدار صك تشريعي يعيد هيكل هذا القطاع بالكامل، بهدف إخضاعه لإجراءات قانونية أكثر صرامة.

كذلك جرى الحديث عن ضبط عملات أجنبية مزورة متداولة في السوق، مع تنبيه المواطنين من ذلك.

وبحسب المصدر، فإن هذه الإجراءات ستوفر للمؤسسات المالية العاملة في القطاع إمكانية الحصول على الترخيص المبدئي من مجلس النقد والتسليف، ما سيمنحها شرعية قانونية لممارسة نشاطها.

ويأتي ذلك ضمن توجهات المصرف المركزي «لحماية حقوق المواطنين»، وخاصة فيما يتعلق بتحويلاتهم المالية، سواء الداخلية أو الخارجية، والتأكد من تنفيذ عمليات الصرافة عبر قنوات رسمية مرخصة وخاضعة للرقابة.

إجراءات سابقة

وكان قد سبق ذلك بتاريخ 4 شباط 2025، إصدار بيان من قبل مصرف سورية المركزي يبرر ارتفاع قيمة الليرة السورية في السوق السوداء، مشيراً إلى عوامل نقدية وسياسية كأسباب لهذا الارتفاع، كما تعهد باتخاذ

إجراءات للحد من الفجوة بين السعر الرسمي والموازي.

وفي خطوة أثارت جدلاً واسعاً في حينه، أصدر المصرف المركزي بتاريخ 26 كانون الثاني 2025 قراراً بوقف قبول أو تجديد الودائع بالقطع الأجنبي لدى المصارف السورية، ما أدى إلى تقليل قدرته على إدارة السيولة النقدية والتحكم بتدفق العملات الأجنبية، وقد كان هذا القرار مساهماً في فقدان المركزي لدوره الرئيسي في تنظيم السوق النقدية، بدلاً من أن يكون أداة فعالة لضبط سعر الصرف.

هذه القرارات والإجراءات لا تأتي بمعزل عن سياق أوسع، حيث شهدت العاصمة دمشق خلال الأسابيع الماضية حملة مكثفة على الصرافين العاملين خارج الإطار الرسمي، وتمت مصادرة الأموال التي كانت بحوزتهم، سواء بالليرة السورية أو بالدولار، دون أي توثيق أو منح إيصالات رسمية، وهو ما حرم أصحابها من إمكانية المراجعة أو استردادها.

وهذه الإجراءات، رغم أنها تهدف إلى تقليص نشاط السوق السوداء، تثير تساؤلات حول مدى التزام الحكومة بالممارسات القانونية والشفافية.

اقتصاد الأوامر الشفهية والإجراءات غير الموثقة

ما يلفت الانتباه في هذه التطورات هو أن حكومة تسيير الأعمال الحالية تعتمد بشكل متزايد على الأوامر الشفهية في قراراتها، مما يؤدي إلى غياب التوثيق الرسمي في كثير من القضايا.

هذا النهج يجعل من الصعب تتبع المسؤوليات أو الطعن في القرارات، ويزيد من حالة عدم اليقين في الأسواق.

فعلى الرغم من محاولات ضبط قطاع الصرافة،

لا تزال السوق السوداء نشطة، مستفيدة من ضعف الإجراءات المؤسسية وغياب البدائل الفعالة.

أثر التلاعب

بسر الصرف على المواطنين

الارتفاع الوهمي لقيمة الليرة السورية في السوق السوداء، كالية متحكم بها لنهب مدخرات المواطنين، ترافق مع ارتفاع في أسعار السلع الأساسية بدلاً من انخفاضها، ما يعني أن تسعير السلع ما زال يعتمد على السعر التحوطي الأعلى من سعر الصرف الرسمي في المصرف المركزي، الأمر الذي زاد من الضغوط المعيشية على الأسر السورية، خاصة مع ثبات الأجور وعدم مواكبتها للتضخم غير المعترف به!

ومع غياب الرقابة الفعالة، انتشرت العملات الأجنبية المزورة في الأسواق، ما عرض المواطنين لخسائر مالية إضافية، وزاد من حالة عدم الثقة في التعاملات النقدية.

انعكاسات تذبذب سعر الصرف على الاقتصاد الوطني

المحدد الرئيسي لقيمة الليرة لم يعد السعر الرسمي المعلن من قبل المصرف المركزي، وبالطبع ليس السعر المتذبذب والنهبوي في السوق السوداء، وكذلك لا يمكن اعتبار السعر التحوطي الذي تقيم به السلع والخدمات في السوق هو المحدد لقيمة الليرة، وكل ما سبق يؤثر إلى فقدان السيطرة على السياسة النقدية، ويضعف قدرة الدولة على التحكم بالاقتصاد الوطني.

على الطرف المقابل فإن الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وإلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين، وزيادة حدة الفقر.

وفي ظل حالة عدم الاستقرار في سعر الصرف تصبح بيئة الاستثمار غير جاذبة، مما يؤدي

إلى انخفاض التدفقات المالية إلى السوق المحلية.

بين الإصلاح وضبط السوق

يبقى السؤال الأساسي: هل تهدف هذه الإجراءات حقاً إلى إعادة تنظيم قطاع الصرافة بشكل عادل وشفاف، أم إنها مجرد خطوة أخرى في إطار تشديد القبضة على المعاملات المالية؟

ففي ظل غياب التوثيق الرسمي واعتماد الحكومة على الأوامر الشفهية، تبدو القرارات الاقتصادية أشبه بحلول مؤقتة أكثر من كونها إصلاحات جوهرية قادرة على تحقيق استقرار نقدي حقيقي.

وحتى إشعار آخر، سيظل المواطن السوري عالقاً بين قيود الاقتصاد الرسمي واستغلال السوق السوداء!

المطلوب سياسات نقدية أكثر كفاءة

التأخر في التدخل الرسمي، وضعف الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي، أدت إلى تفاقم أزمة تذبذب سعر الصرف والتلاعب به وعدم اليقين من القيمة الحقيقية لليرة، بدلاً من حلها. هذه السياسات النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي كانت غير كافية للتحكم الفعلي بسعر الصرف، خاصة وأنها لم تتوافق مع حلول حقيقية لضبط السوق السوداء، والأهم غياب سياسات اقتصادية عامة المعنوية بالإنتاج الحقيقي ودعمه وزيادته!

وما لم يتم تبني سياسات نقدية أكثر كفاءة مع تعزيز الرقابة المالية، بالتوازي مع سياسات اقتصادية تركز على الإنتاج والعملية الإنتاجية، فإن المواطنين سيظلون الضحية الأولى لهذا التخطيط الاقتصادي، في ظل استمرار انهيار القدرة الشرائية وتزايد الضغوط المعيشية، والمزيد من التراجع الاقتصادي على المستوى الوطني.

منع طلاب الدراسات العليا من إعطاء الدروس الخاصة



أصدرت عمادة كلية الآداب بجامعة دمشق قراراً بمنع طلاب الدراسات العليا «ماجستير ودكتوراه» من إعطاء دروس خاصة لمواد الكلية، أو التعامل مع مؤسسات تعليمية خاصة «مثل المكتبات والمعاهد» تحت طائلة المساءلة القانونية، وقد يصل الأمر إلى الفصل من الدراسات العليا.

سلبات متوقعة

للقرار سلبات لا يمكن إغفالها، ومنها: الضغط المالي على طلاب الدراسات العليا، فالعديد من طلاب الماجستير والدكتوراه يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة، وكان التدريس الخاص وسيلة لتخفيف الأعباء المادية عنهم وعن أسرهم، ومنع هذه الفرصة سيزيد من معاناتهم، خاصة في ظل نقص فرص العمل، والوضع المعيشي الصعب.

حرمان الطلاب من مصادر تعليم إضافية، فبعض الطلاب يجدون صعوبة في استيعاب المواد خلال المحاضرات الرسمية، والدروس الخاصة كانت توفر لهم شرحاً مبسطاً وسهولة أكبر في الفهم.

عدم توفير بدائل رسمية للدعم الأكاديمي، فإذا كانت الجامعة ستمنع الدروس الخاصة، فعليها أن توفر بدائل مثل منصات تعليمية رسمية، أو دروس تقوية مجانية يشرف عليها الأساتذة لمساعدة الطلاب المحتاجين.

إمكانية التحايل على القرار، فهو قد لا يؤدي إلى إنهاء الدروس الخاصة، بل إلى تحولها للعمل السري، مما قد يجعلها أكثر تكلفة وأقل جودة، مع صعوبة مراقبة المحتوى الذي يتم تدريسه.

التأثير السلبي على البحث العلمي، فطلاب الدراسات العليا هم نخبة فكرية، ويحتاجون إلى بيئة مشجعة لممارسة التدريس كجزء من خبرتهم الأكاديمية، ومنعهم من التدريس قد يؤثر سلباً على تطورهم الأكاديمي والمهني.

حلول مقترحة

بدلاً من المنع التام، يمكن اتخاذ إجراءات أكثر توازناً، مثل:

هذا القرار أثار جدلاً واسعاً بين الطلاب والأكاديميين، حيث يرى البعض أنه ضروري لضبط العملية التعليمية، بينما يعتبره آخرون تقييداً لفرص الطلاب في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

إيجابيات مفترضة

بالنظر الإيجابية يبدو أن القرار يهدف إلى ما يلي:

ضبط جودة التعليم من خلال الحفاظ على مستوى أكاديمي موحد، ومنع التدريس غير المنهجي الذي قد يؤدي إلى تشويه المعلومة أو تقديم محتوى غير دقيق.

الحد من الاستغلال المادي، فانتشار الدروس الخاصة قد يؤدي إلى استغلال الطلاب مالياً، حيث تصبح بعض المواد محتكرة لدى فئة معينة من طلاب الدراسات العليا الذين يفرضون أسعاراً مرتفعة مقابل تدريسيها.

حماية الطلاب من الاعتماد على الدروس الخاصة، فبعض الطلاب قد يعتمدون بشكل كامل على الدروس المدفوعة بدلاً من حضور المحاضرات الرسمية، مما قد يؤثر سلباً على تحصيلهم العلمي وجودة التعليم الجامعي.

تشجيع حضور المحاضرات الرسمية فبإلغاء الدروس الخاصة، يصبح الطلاب أكثر التزاماً بحضور المحاضرات الرسمية والتفاعل مع الأساتذة الجامعيين، مما يعزز الفهم العميق للمواد العلمية.

تقليل تدخل جهات غير أكاديمية في التعليم، فمنع التعامل مع المكتبات والمعاهد يقلل من احتمال استغلال التعليم كخدمة تجارية، ويضمن أن تبقى العملية التعليمية ضمن الأطر الأكاديمية الرسمية.

ضبط جودة التعليم ودعم الطلاب

قرار منع الدروس الخاصة قد يكون له بعض الفوائد، لكنه يحمل أيضاً تبعات سلبية تستدعي التفكير في حلول بديلة أكثر إنصافاً، تضمن جودة التعليم دون أن تثقل كاهل الطلاب.

وبهذا الصدد ربما ينبغي أن تسعى الجامعات كمؤسسات أكاديمية إلى تحقيق توازن بين ضبط جودة التعليم ودعم طلابها، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

إنشاء منصة تعليمية رسمية توفر محاضرات مسجلة ودروس تقوية مجانية يشرف عليها أساتذة ومعيون.

السماح لطلاب الدراسات العليا بتقديم دروس ضمن إطار الجامعة وتحت إشراف رسمي.

تقديم دعم مادي لطلاب الدراسات العليا لمساعدتهم في مواجهة الضغوط المالية والظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة.

بين تبريرات تجار الجملة واستغلال تجار المفرق المستهلك هو الضحية



المستهلك النهائي.

الحلقة المفقودة... غياب الدولة وأثر «السوق الحر التنافسي»

المعضلة الأكبر تكمن في غياب دور الدولة عن تنظيم الأسعار ووضع حدود لهوامش الربح.

فمن المفترض أن تلعب مديريات التموين دوراً رئيسياً في ضبط الأسعار ومراقبة الأسواق، لكن الواقع يشير إلى ضعف تأثيرها، أو ربما تغاضيها عن بعض الممارسات الاحتكارية.

فتبني الحكومة لنهج «السوق الحر التنافسي» دون وضع ضوابط واضحة جعل المستهلك هو الطرف الأضعف، حيث بات عرضة لاستغلال كل حلقات التجارة، من تجار الجملة إلى تجار المفرق.

المستهلك هو الخاسر الأكبر

في النهاية، يدفع المواطن ثمن هذه الفوضى الاقتصادية، إذ يجد نفسه مضطراً لدفع أسعار مرتفعة دون وجود جهة تحميه، بينما يستفيد كبار التجار من هذا الوضع، في ظل

الجملة أنفسهم يتحكمون بتدفق البضائع ويؤثرون في تسعيرها الأولي.

هذا الأسلوب ليس جديداً، بل هو امتداد لنهج اقتصادي احتكاري استمر لعقود في ظل سلطة النظام الساقطة، حيث يترك المجال لكبار التجار لفرض الأسعار التي تناسب مصالحهم، ثم تُلقي التهمة على تجار المفرق أو على العرض والطلب لتبرير الغلاء.

تجار المفرق استغلال الطلب دون رادع

لا يمكن إنكار أن تجار المفرق يستفيدون من زيادة الطلب خلال شهر رمضان، حيث يقوم بعضهم بفرض زيادات تتجاوز 100%، مستغلين عدم وجود رقابة صارمة.

لكن هذا ليس السبب الوحيد لارتفاع الأسعار، فهؤلاء التجار يشترطون أصلاً البضائع بأسعار مرتفعة من تجار الجملة الذين يتحكمون بالسوق.

فالمشكلة هنا تتجاوز مجرد الجشع، لتصل إلى غياب آليات ضبط الأسواق بشكل عادل يحمي

مع دخول شهر رمضان، شهد سوق الخضار والفواكه في دمشق ارتفاعات كبيرة في الأسعار، ما وضع المستهلك أمام تحديات اقتصادية جديدة.

ورغم تصريحات رئيس لجنة مصدري الخضار والفواكه في سوق الهال بأن الأسعار «رخيصة ومنطقية» إلا أن الفجوة الكبيرة بين أسعار الجملة وأسعار المفرق تشير إلى مشكلة أعمق تتعلق بغياب الضوابط وضعف الرقابة الحكومية.

تبريرات تجار سوق الهال وتناقضات الواقع

يدّعي تجار الجملة في سوق الهال أن الأسعار عندهم معتدلة، محملين تجار المفرق مسؤولية رفع الأسعار على المستهلكين.

لكن الواقع يثبت أن هذه ليست الصورة الكاملة، حيث إن تجار

على الأسواق لضمان عدالة التوزيع سعري بين حلقات التجارة وصولاً إلى المستهلك، بحيث لا تبقى الأرباح محصورة في جيوب تجار سوق الهال وبإعني المفرق، بينما يعاني المواطن من الغلاء المستمر.

استمرار التبريرات والادعاءات بأن «الأسعار منطقية»! الحل لا يكمن في لوم طرف معين للتهرب من حل المشكلة، بل في إعادة هيكلة آلية التسعير والالتزام بهوامش الربح، ووضع رقابة فعلية

دعم صناعة السيراميك ضرورة ملحة في ظل التحديات الاقتصادية والمنافسة الخارجية



التقى وزير الصناعة في حكومة تسيير الأعمال السورية مؤخراً وفداً من مصنعي السيراميك في سورية، لمنافسة التحديات التي تواجه هذه الصناعة الحيوية، خاصة بعد القرارات الأخيرة المتعلقة بإلغاء الدعم، وإلغاء الضريبة، وخفض الرسوم الجمركية على المنتجات المسنودة، مما زاد من صعوبة المنافسة بالنسبة للمصنعين المحليين.

حوامل الطاقة وارتفاع تكاليفها، حيث تعتمد بشكل أساسي على الغاز الطبيعي والفيول، الذي أصبح توفيرها بكميات كافية أمراً بالغ الصعوبة، ما أدى إلى توقف العديد من خطوط الإنتاج.

وقد أدى غياب الرقابة وضعف الإجراءات الجمركية إلى انتشار ظاهرة التهريب بشكل غير مسبوق، حيث تدخل كميات كبيرة من السيراميك المهرب إلى الأسواق بأسعار تقل كثيراً عن المنتجات المحلية، ما وضع المصانع الوطنية في موقف صعب أمام هذه المنافسة غير العادلة.

آثار السياسات الأخيرة على قطاع السيراميك

كان للقرارات الحكومية الأخيرة أثر سلبي واضح على هذه الصناعة، حيث أدت إلى إغلاق بعض المصانع بسبب عدم قدرتها على المنافسة في ظل غياب الحماية الحكومية. ارتفاع معدل البطالة في القطاع الصناعي نتيجة توقف بعض خطوط الإنتاج. زيادة الاعتماد على المنتجات المستوردة والمهربة، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

ما المطلوب لإنقاذ صناعة السيراميك؟ للحفاظ على هذه الصناعة الاستراتيجية، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة، من بينها: إعادة النظر في السياسات الحكومية المتعلقة بالدعم والرسوم الجمركية لحماية المنتج المحلي.

وفي ظل الانفلات الحاصل في الأسواق، تفاقمت مشكلة التهريب، الأمر الذي ترك أثراً سلبياً مباشراً على المصانع الوطنية، وأدى إلى توقف عدد كبير منها عن العمل.

أهمية صناعة السيراميك في الاقتصاد الوطني

تعتبر صناعة السيراميك واحدة من الصناعات الاستراتيجية في سورية، حيث تسهم في تأمين احتياجات السوق المحلية، وتوفير فرص عمل لآلاف العمال، إلى جانب مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تقليل الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى أنها صناعة تصديرية تؤمن قطعاً أجنبية لخزينة الدولة.

غير أن التحديات التي تواجه هذه الصناعة تتزايد بشكل ملحوظ، ما يهدد استمراريته ويجعل دعمها ضرورة اقتصادية ملحة.

التحديات التي تواجه صناعة السيراميك السورية

كانت صناعة السيراميك تعتمد على الدعم المتمثل في تأمين الطاقة بأسعار مناسبة، إلى جانب الضريبة التي كانت تُفرض على السيراميك المستورد لحماية المنتج المحلي. إلا أن القرارات الأخيرة بإلغاء الدعم والضريبة، إلى جانب خفض الرسوم الجمركية، جعلت المنتجات المستوردة أرخص سعراً وأكثر قدرة على المنافسة، مما أضر بالمصانع المحلية. كذلك تعاني مصانع السيراميك من نقص

تقييمها قد يؤدي إلى انهيار صناعة السيراميك في سورية، ما سيترتب عليه تداعيات اقتصادية خطيرة، من فقدان فرص العمل إلى زيادة الاعتماد على الواردات. لذا، فإن اتخاذ خطوات فعالة لدعم المصانع المحلية، وضبط الأسواق، وإعادة فرض سياسات حمائية مناسبة، أصبح أمراً ضرورياً لضمان استمرارية هذه الصناعة والحفاظ على مساهمتها في الاقتصاد الوطني، خاصة ونحن على اعتاب مرحلة إعادة الاعمار.

فرض رقابة صارمة على التهريب ومنع دخول المنتجات الأجنبية بطرق غير قانونية. تقديم تسهيلات للطاقة بأسعار مناسبة لدعم المصانع وتمكينها من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية. تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي لضمان استمرارية الإنتاج وتحسين جودة المنتجات المحلية.

ضرورة إعادة تقييم السياسات

إن استمرار السياسات الحالية دون إعادة

تعطل تسجيل الواقعات المدنية والعقارية أزمة حقوقية واقتصادية بلا تفسير



إنجاز أي معاملة تتعلق بالأحوال المدنية، مما يعرقل توثيق الأحداث الحيوية كالمواليد والوفيات والزواج والطلاق.

توقف تسجيل عمليات بيع وشراء العقارات

شهد سوق العقارات في سورية جموداً غير مسبوق منذ مطلع كانون الأول الماضي، بعد أن توقفت إجراءات نقل الملكية العقارية في دوائر السجل العقاري والسجل المؤقت في مختلف المحافظات. وبحسب الخبير الاقتصادي عمار يوسف، نقلاً عن إحدى وسائل الإعلام، أن هذا التوقف يعود إلى الجهود المبذولة لضبط المتاجرة في العقارات التي تعود ملكيتها إلى فلول النظام السابق، مشيراً إلى أن مصير هذه العقارات قد يكون المصادرة لصالح الدولة.

تأثيرات

هذه التوقفات على المواطنين يمكن تكثيف التأثيرات بما يلي: تعطيل المعاملات القانونية، فعدم القدرة على تسجيل الواقعات

منذ أكثر من ثلاثة أشهر، يواجه المواطنون تحديات كبيرة تتعلق بتعطل تسجيل الواقعات المدنية، مثل الزواج، الطلاق، الوفيات، والولادات، بالإضافة إلى توقف عمليات تسجيل بيع وشراء العقارات في السجلات الرسمية.

هذا الوضع المستمر دون توضيح رسمي للأسباب يؤثر سلباً على حقوق المواطنين ومعاملاتهم اليومية.

توقف تسجيل الواقعات المدنية

أفادت مصادر مسؤولة في «الشؤون المدنية»، بحسب بعض وسائل الإعلام المحلية، بأن الشبكة المغذية لجميع المديرية في المحافظات السورية الـ14 متوقفة، مما أدى إلى عدم قدرة المديرية ومراكز النفوس المتفرعة عنها على تقديم أي خدمات، باستثناء المديرية المركزية في دمشق التي يقتصر نشاطها حالياً على منح بعض الأوراق الرسمية ضمن اختصاصها. هذا التعطل أدى إلى زيادة شكاوى المواطنين من عدم قدرتهم على

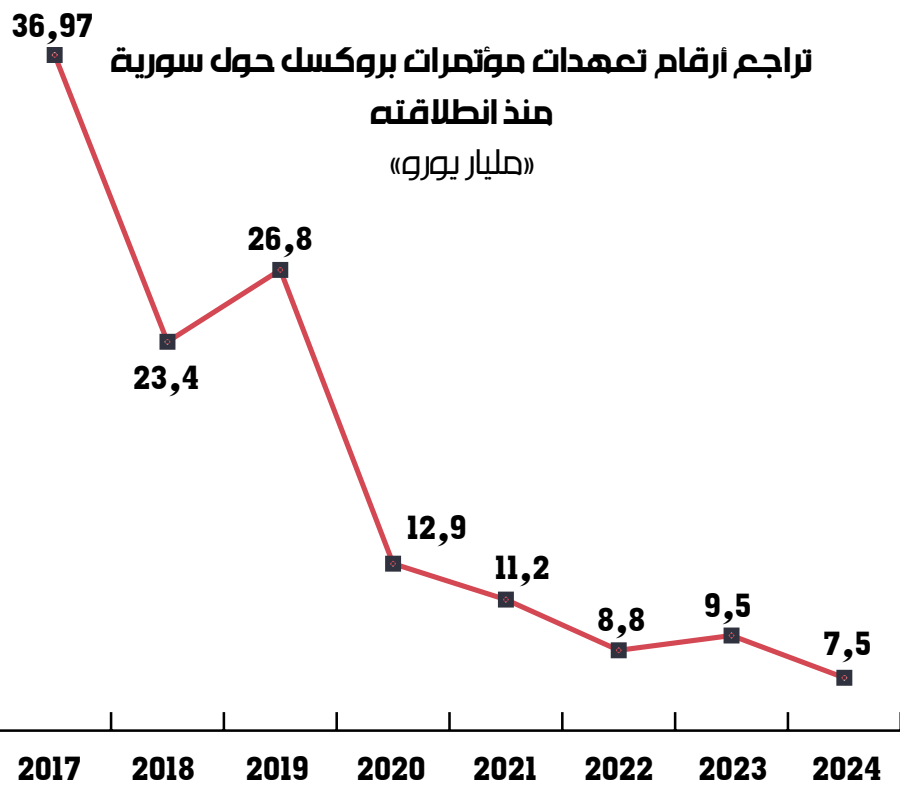
الخطوات المطلوبة لمعالجة الوضع

المطلوب باختصار ما يلي: توفير توضيحات رسمية، حيث ينبغي على الجهات المعنية إصدار بيانات رسمية توضح أسباب التوقف والخطوات المتخذة لمعالجة المشكلة. إعادة تفعيل الخدمات، والعمل على إصلاح الشبكات والأنظمة

العقارات لضمان حقوق المواطنين. فاستمرار هذا الوضع دون حلول سريعة وفعالة قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب تحركاً عاجلاً من الجهات المختصة لضمان حقوق المواطنين وتسهيل معاملاتهم.

المتعلقة لضمان استئناف تقديم الخدمات للمواطنين في أقرب وقت ممكن. تسهيل الإجراءات البديلة، ففي حال استمرار التعطل، ينبغي توفير آليات بديلة ومؤقتة لتسجيل الواقعات المدنية، وتوثيق عمليات بيع وشراء

من المستفيد الأول من «مساعداً»



المعلن. **قطبة مخفية اسمها «المستفيد من المستوى الأول»** إذا استبعدنا القروض، بوصفها مبالغ ستتم استعادتها عاجلاً أم آجلاً (وبقيم أعلى غالباً بفعل الفوائد)، فإن الرقم النهائي لمجموع الإنفاق الفعلي المعلن خلال 8 سنوات، والبالغ 115,9 مليار يورو، سيتقزم إلى نحو 54,8 مليار يورو فقط. وهذا لا يعني على الإطلاق أن السوريين ودول الجوار كانوا ينعمون بمبلغ الـ 54,8 مليار يورو هذا خلال السنوات الماضية، وهو ما تعترف به حتى تقارير التتبع المالي الصادرة عن مؤتمرات بروكسل، والتي تؤكد على أن أموال الإنفاق الفعلي «تشير إلى الأموال المدفوعة من المانح إلى

84,8% عن المبلغ الذي جرى التعهد به في المؤتمر الأول. النقطة الثانية، هي أن تقارير التتبع المالي التي صدرت عن مؤتمرات بروكسل الماضية، تؤكد أن «الدول المانحة» لم تلتزم بتعهداتها فحسب، بل وتجاوزتها في كثير من الحالات، بحيث وصلت نسبة الالتزام بالتنفيذ في عام 2022 مثلاً إلى 133%، وهي نسبة «مثيرة للإعجاب» فعلاً بحالة واحدة فقط، وهي إن قرر المرء أن يتعمى عن حقيقة أن التقليل المتسارع للتعهدات من الطبيعي أن ينعكس التزاماً أعلى بالدفع. أما ثالثة الأثافي، فهي أن القروض شكلت أكثر من نصف إجمالي المبالغ على العموم، فكانت نسبتها 61,6% من التعهدات، و52,7% من الإنفاق الفعلي

المبلغ المتعهد به في المؤتمر الأخير يشكّل انخفاضاً بنحو 84,8% عن المبلغ الذي جرى التعمد به في المؤتمر الأول

انعقدت النسخة التاسعة من مؤتمر بروكسل لـ «تلبية الاحتياجات اللازمة لانتقال ناجح» في السابع عشر من شهر آذار الجاري، وشارك فيه ممثلون عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المجاورة لسورية، ودول ثالثة، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات «غير الحكومية» NGOs. وفي نهاية أعمال المؤتمر الذي استضافه الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية، أعلن ما يسمى «مجتمع المانحين» تعهده بتقديم مبلغ إجمالي قدره 5,6 مليار يورو لدعم سورية ودول الجوار.

المرصود الذي يعلن عنه بعد انتهاء المؤتمر، والذي يجد طريقه بسرعة إلى وسائل الإعلام، ينقسم فعلياً إلى ثلاثة أقسام: تعهدات للعام الحالي، وتعهدات للسنوات التالية، وقروض. وتعرف هيئات مؤتمر بروكسل «التعهدات» بوصفها «إعلاناً غير ملزم عن تبرع أو تخصيص للأموال من المانحين»، أما القروض فهي «التمويل الذي يتحمل المتلقي بفعله ديناً قانونياً». أول ما يلفت النظر هو أن المبالغ التي تعهدت بها «الدول المانحة» على امتداد السنوات الثمانية السابقة، أي منذ مؤتمر بروكسل الأول في عام 2017، شهدت انخفاضاً متواصلاً لا يمكن التغافل عنه: في عام 2017، رصدت 36,97 مليار يورو، ثم 23,4 مليار يورو في 2018، و26,8 مليار يورو في 2019، و12,9 مليار يورو في 2020، و11,2 مليار يورو في 2021، و8,8 مليار يورو في 2022، و9,5 مليار يورو في 2023، ثم 7,5 مليار يورو في 2024، وأخيراً 5,6 مليار يورو في 2025. أي أن المبلغ المتعهد به في المؤتمر الأخير يشكل انخفاضاً بنحو

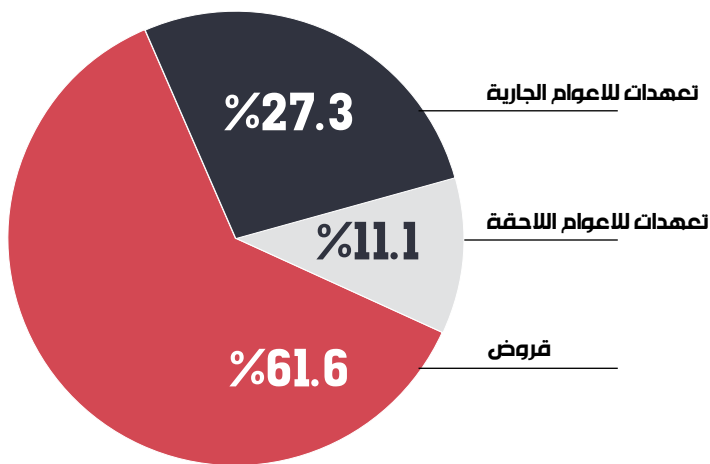
أحمد الرز
كما يحدث كل عام، ما إن انتهت أعمال المؤتمر حتى بدأنا نشهد سيلاً من التحليلات والمقالات في وسائل الإعلام الغربية تحاول التركيز على «ضخامة» الأرقام واجترار الحديث حول «الاستجابة الرائعة للمانحين» للضرورة في سورية وجوارها. فيما يلي، سنحاول الإجابة عن بعض الأسئلة المرتبطة بعمل هؤلاء «المانحين»: كم هي المبالغ التي رصدت؟ وما هي المبالغ التي أنفقت فعلاً؟ وكيف تتوزع؟ وهل ستجد طريقها فعلاً «لمساندة الشعب السوري»؟ وكيف كان بالإمكان توظيفها فعلاً لتحسين أوضاع السوريين؟ والأهم من ذلك، هل تنطبق صفة «المنحة» أو «المساعدة» على المبالغ جميعها التي يجري الحديث عنها كل عام؟

التراجع في التعهدات والوعد بين 2017 و2025: 84,8%
لا بد من الإشارة إلى أن المبلغ النهائي

بروكسل لسورية؟ الجواب تكشفه الأرقام



توزع ارقام تعهدات مؤتمرات بروكسل حول سورية



توزيع الإنفاق الفعلي المعلن على القطاعات	
حصةها (%)	الجهة
52	وكالات الأمم المتحدة
28	المنظمات «غير الحكومية» NGOs
3	الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
13	القطاع الخاص
14	«وجهات أخرى» - غير محددة
2	الحكومات

والذي يعادل نحو 125,8 مليار دولار، كان كافياً لإنهاء بعض جوانب المعاناة السورية إنهاءً جذرياً، ولتغطية جزء يسير من إجمالي خسائر الحرب «المبالغ بها أصلاً» ويكفي أن نترك الأرقام تتحدث:

ذاتها من تقارير إنفاق»، ماذا لو أن هذه الأموال توجهت، عبر آليات فعلية حقيقية، لتلبية احتياجات السوريين والاقتصاد السوري المتوقف؟ إن مبلغ الـ115,9 مليار يورو المزعوم

المبلغ المعلن إنفاقه في اجتماعات بروكسل	الخسائر
125,8 مليار \$	الخسائر المباشرة لقطاع الزراعة في سورية 16
	الخسائر المباشرة لقطاع الكهرباء في سورية 40
	الخسائر المباشرة لقطاع الصناعة في سورية 60
	تقديرات الحكومة السورية لإجمالي خسائر الحرب 300

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	مؤتمرات بروكسل
التعهدات والوعود - مليار يورو								
5	4,5	4,1	3,6	4,9	6,2	3,5	5,6	تعهدات للعام الحالي
-	1	2,3	1,7	2	2,1	2,7	3,47	تعهدات للأعوام اللاحقة
2,5	4	2,4	5,9	6	18,5	17,2	27,9	قروض
7,5	9,5	8,8	11,2	12,9	26,8	23,4	36,97	المجموع
137 مليار يورو								
33,3	42,1	27,3	52,7	46,5	69,0	73,5	75,5	نسبة القروض من المجموع
61,6%								
نسبتها من المجموع النهائي								
الإنفاق الفعلي المعلن - مليار يورو								
-	5	7,7	6,3	6,8	8,9	5	6,6	تعهدات للعام الحالي
-	1,3	1,6	2,2	2,3	1,5	1,4	2,1	تعهدات للأعوام اللاحقة
-	2	2,4	5,7	5,5	16,5	13,7	15,3	قروض
-	8,3	11,7	14,2	14,6	23	20,1	24	المجموع
115,9 مليار يورو								
-	24,1	20,5	40,1	37,7	71,7	68,2	63,8	نسبة القروض من المجموع
52,7%								
نسبتها من المجموع النهائي								

القروض شكلت أكثر من نصف المبالغ فكانت نسبتها 61,6% من التعهدات و52,7% من الإنفاق الفعلي المعلن

هذه الأموال التي يتم اقتطاعها تتبخر في سراديب النفقات التشغيلية للوكالات الدولية والمنظمات «غير الحكومية» المشرفة على الإنفاق والمشاريع، ومن ضمنها رواتب الموظفين العالية، والتكاليف الفلكية لعقد الاجتماعات والحجوزات وأجور المكاتب وغيرها من النفقات التي تقلص إلى حد كبير جداً حجم الكتلة المالية التي تصل فعلياً للمحتاجين وتجعلها تكاد تكون لا مرئية.

ما الذي كان يمكن تغطيته؟ يبقى السؤال: إذا سلمنا جديلاً أن الأموال المعلن عن إنفاقها عبر مؤتمرات بروكسل قد أنفقت كما هي فعلاً «رغم أنها موضع شك بطبيعة الأحوال بسبب صعوبة تتبعها وعدم وجود بيانات سوى ما توفره الجهة

المستفيد من المستوى الأول، وليس إلى الأموال التي تنفق في نهاية المطاف على مستوى المشروع».

من هو «المستفيد من المستوى الأول» هذا؟ للإجابة عن هذا السؤال يكفي أن نلقي نظرة على الإنفاق الفعلي المعلن موزعاً على القطاعات، ولناخذ بيانات العام 2023 كمثال: تبين أن حصة وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الـNGOs والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقطاع الخاص وصلت إلى 84,3% من مجموع الإنفاق الفعلي، و14% لـ«وجهات أخرى» غير محددة، أما حصة الحكومات فلم تتجاوز 2%.

لا يخفى على أحد، بما في ذلك ما تبرزه التصريحات الصادرة عن مسؤولين سابقين في المنظمات الدولية، أن الكتلة الأكبر من

هل سينقذ تصنيع الدبابات بدل السيارات اقتصاد ألمانيا؟



تستعد ألمانيا لإعادة تسليح نفسها وتستعد لافتراض ما يصل إلى تريليون يورو، معظمها للإنفاق العسكري. خسرت صناعة السيارات الألمانية أمام صناعة السيارات الكهربائية الصينية وعانت من انتكاسة في الصادرات، فتحوّلت الآن إلى إنتاج الدبابات. إن هذه الخطوة لا تشكل تهديداً خطيراً للسلام فحسب، بل تثير أيضاً تساؤلات حول ما إذا كانت هذه النزعة «الكيينزية العسكرية» قادرة على مساعدة الصناعة الألمانية على استعادة حيويتها؟ هذا ما يناقشه هنا الناشط السياسي والاقتصادي المعروف، وزير المالية اليوناني السابق، يانيس فاروفاكيس.

■ يانيس فاروفاكيس ترجمة: اوديت الحسين

استجابت الأسواق المالية الأوروبية بحماس، مرحبةً بخطة التحفيز العسكري الضخمة. ولسوء الحظ، فإن هذا الحماس ينبع من سوء فهم أساسي؛ إذ يتوقع «خبراء التمويل» أن تتمكن ألمانيا، من خلال التحفيز المالي، من معالجة الأسباب الكامنة وراء ركودها. ولكن هذا ليس هو الحال.

إن أسباب انحدار الصناعة الألمانية ليس لغزاً. على مدى العقدين الماضيين، انتهجت معظم البلدان سياسات التقشف، في حين طبع عدد قليل منها كميات كبيرة من النقود، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الصافي إلى الصفر في غضون 15 عاماً، وخاصة في المجالات المرتبطة بالمستقبل: الطاقة الخضراء، والابتكار الرقمي، والرعاية الاجتماعية. لقد فشل الاقتصاد الألماني في الاستفادة من الثورتين التكنولوجيتين المتمثلتين في الطاقة الخضراء والحوسبة السحابية.

عندما تخلفت صناعة السيارات التي كانت مهيمنة في السابق عن الركب أمام شركات السيارات الصينية، كان رد ألمانيا هو التحول من صناعة السيارات إلى صناعة الدبابات. يبدو هذا جيداً في الظاهر، لكنه يجاهل حقيقة بسيطة: إيرادات صناعة الأسلحة أقل من 10% من إيرادات صناعة السيارات، ومن المستبعد تماماً توقع أن تغطي إيرادات الأسلحة هذه الفجوة. هذه ليست استراتيجية، بل هي مقامرة يائسة.

إذاً، لماذا الأسواق المالية متحمسة للغاية؟ لأنهم يخلطون بين التحفيز العسكري لمرة واحدة واستثمار إنتاجي مستدام طويل الأجل. مهما كان حجم الإنفاق العسكري المؤقت، فإنه لا يستطيع إصلاح نظام السكك

الحديدية، أو رقمنة البلاد، أو تحديث شبكة الطاقة، أو استعادة الحيوية الصناعية التي كانت في انحدار لسنوات عديدة. بدلاً من ذلك، سيتم استخدام هذه المبالغ الضخمة لدفع رواتب الجنود الجدد واستيراد البنية التحتية العسكرية. هذا ليس استثماراً، بل استهلاك. ورغم أن بعض التكنولوجيا العسكرية قد تنتقل إلى الاستخدام المدني، فمن المهم أن نتذكر أننا لا نعيش في ستينيات القرن العشرين، عندما كان المجمع الصناعي العسكري يقود الابتكار الرقمي. اليوم، تقود الشركات المدنية الخاصة التطوير العسكري، فشركات التكنولوجيا الكبرى هي التي توفر تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي للتكنولوجيا العسكرية.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل قضية الاستدامة المالية. وعلى النقيض من بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا، تتمتع ألمانيا بحيز مالي واسع. من الناحية النظرية، يمكن لألمانيا أن تقترض تريليون يورو لتمويل هذا التوسع العسكري، مما يرفع نسبة دينها إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 60% حالياً إلى ما يزيد قليلاً على 80% دون التأثير بشكل فوري على استدامة ديونها. ولكنني أعتقد أن ألمانيا لا تملك مساحة مالية كافية لدعم قوتها العسكرية الأكبر التي وعدت بها على المدى الطويل، وهو ما قد يهدد استدامة ديونها.

إذا كان معدل النمو الاسمي يساوي معدل نمو الدين الحكومي، أي عجز الموازنة مضموراً في «r+1»، حيث r هو سعر الفائدة الحقيقي، فإن الدين يكون مستداماً. في الوقت الحالي، يبلغ معدل النمو الاسمي في ألمانيا نحو 3%، ويرجع هذا كله إلى التضخم «لأن الاقتصاد الحقيقي راكد». على الجانب الآخر من المعادلة، ينمو الدين الحكومي أيضاً بنسبة

تقرب من 3% على خلفية الركود الاقتصادي وتراجع الصناعة. من هنا حققت الإيرادات والنفقات المالية توازناً مثالياً. ولكن خطة الحكومة الألمانية لتمويل توسعها العسكري من خلال إضافة دين «أو عجز» لا يقل عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي قد تؤدي إلى اختلال هذا التوازن. ومن المأمول أن تؤدي هذه الخطوة إلى دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3%، وبالتالي ضمان الاستدامة المالية.

ولكن إذا ارتفع معدل النمو الاسمي بنسبة 3% بسبب التضخم بنسبة 3% مع فشل النمو الحقيقي في مواكبة هذا الارتفاع، فقد يكون الأمر على ما يرام في الأمد القريب، ولكن في الأمدين المتوسط والطويل فإن التضخم سوف يؤدي إلى تآكل الطلب الكلي الفعلي، وإضعاف قدرة المجتمع على دفع الضرائب، وبالتالي تفاقم العجز. هل يمكن لتحفيز العجز الإضافي بنسبة 3% أن يعزز النمو الفعلي بنسبة 3%؟ يمكن القول إن الاحتمال ضئيل جداً.

تسمى الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن كل يورو إضافي يتم إنفاقه «التأثير المضاعف». تظهر البيانات التاريخية أن التأثير المضاعف للإنفاق العسكري أقل من 1، أي أن كل يورو يتم استثماره في الأسلحة يجلب أقل من يورو واحد من النمو الإضافي في الناتج المحلي الإجمالي.

يعود ذلك أساساً إلى سببين: أولاً، يعتمد جزء كبير من الأسلحة والذخائر والوقود على الواردات، مما يؤدي إلى تدفق قدر كبير من النفقات الجديدة إلى الخارج. ثانياً، معظم مصنعي الأسلحة شركات احتكارية عملاقة، قادرة على تحقيق أرباح طائلة بفضل قوتها السوقية. يستحوذ المصنعون على هذا الجزء من الأرباح، ولا يعود إلى الدورة الاقتصادية. فما هو التأثير المضاعف الذي ستخلفه الإنفاقات العسكرية الجديدة في ألمانيا اليوم؟ هل هو أقل أم أعلى من 1؟ في الأونة الأخيرة، توقع معهد كيل مضاعفاً قدره 1.5، ولكنني أشعر أن هذا مجرد موجة صغيرة من أمواج «النوابا الحسنة» التي تجتاح أوروبا حالياً وتهتمش كل تفكير عقلاني. لقد رأينا بالفعل أن قدراً كبيراً من الإنفاق العسكري الجديد سوف يذهب إلى الأسلحة الأمريكية، في حين سيذهب الباقي

إلى نفقات غير فعالة ومنخفضة المضاعفات. وعلاوة على ذلك، ونظراً للأسباب المذكورة أعلاه، فإن مثل هذه التدابير التحفيزية قد لا تكون مستدامة على المدى الطويل.

لا استثمارات منتجة

بعيداً عن هذه المخاوف الاقتصادية الكلية، هناك سؤال أكثر إلحاحاً: ما هي بالضبط طبيعة ما يسمى «الاستثمار»؟ إن شراء الدبابات، وإصلاح الطرق السريعة، واستبدال أجهزة الفاكس القديمة في المكاتب الحكومية قد يكون لكل منها مبرراته الخاصة، ولكنها ليست استثمارات منتجة لأنها لا تستطيع تمويل نفسها وتوليد الإيرادات اللازمة لسداد الديون المترتبة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الألواح الشمسية، والبطاريات عالية التقنية، والقطارات الجديدة عالية السرعة، واستثمارات رأس المال السحابي، هي استثمارات منتجة لأنها تولد دخلاً يسد تلقائياً الاستثمار الأولي.

وبطبيعة الحال، فإن التدابير التحفيزية سوف تخلق على المدى القصير وهم التعافي. إن المتعة قصيرة الأمد التي يجلبها اقتراض المال تخفي جوهر الركود الهيكلي. لكن عندما يتلاشى الحماس حتماً، فسوف تجد ألمانيا نفسها عادت إلى نقطة البداية.

ولكن بعد ذلك سوف تكون ألمانيا مثقلة بإنفاق عسكري أعظم وعجز مالي أكبر على نحو دائم، وعلى النقيض من الولايات المتحدة، لن يكون لديها بنك مركزي يدعمها ويقدم المساعدة لوزارة المالية. هذا ليس حلاً لتقليص الصناعة أو الركود المزمن، بل هو اضطراب مكلف وخاطر.

لذلك، لا ينبغي لنا أن نخدع بالأرقام الكبيرة والكلمات العملاقة. إن إعادة تسليح ألمانيا لم يكن طريقاً إلى النهضة الصناعية بل كان أحد أعراض تراجعها. وما لم تستيقظ أوروبا وتواجه حقيقة مازقها البنيوي، فإن هذه الممارسة الكييزية العسكرية لن تؤدي إلا إلى تسريع انحدار القارة. عليهم أن يتوقفوا عن أحلام اليقظة، فقد حان الوقت لاستثمار أموال حقيقية في الطاقة الخضراء والابتكار الرقمي وسبل العيش الاجتماعية. لكن في القارة الأوروبية يبدو أن مثل هذه اللحظة لا تأتي أبداً!

إعادة تسليح ألمانيا لم يكن طريقاً للنهضة الصناعية بل عرض لتراجعها وما لم تستيقظ أوروبا وتواجه مازقها البنيوي فإنها ستسرع انحدارها

مناسبات مختلطة المشاعر في سورية ما بعد سقوط سلطة الأسد

مع تغير معالم الواقع في سورية بعد سقوط سلطة الأسد، تجلّى أمام السوريين مناسبات كانت تحمل في طياتها آمالاً وسط ألم واقعي. ففي هذه الفترة المتميزة، تكتسب الاحتفالات أبعاداً جديدة تعكس الواقع السياسي والاجتماعي المتغير في البلاد. مرّ الأسبوع الماضي على السوريين حاملاً ثلاث مناسبات، لكل منها خصوصيتها وفرحها، لكنها جميعاً تشترك في واقع مثقل بالجراح والمعاناة.

عيد المعلم... تحديات جديدة في ظل التسريح التعسفي

في وقت يفترض فيه أن يكون عيد المعلم يوماً للاحتفاء بجهود الأساتذة ودورهم الحيوي في بناء مستقبل مشرق، باتت الظروف تشهد تدهوراً جديداً مع زيادة حالات التسريح التعسفي لبعض المعلمين. هؤلاء الذين لطالما اعتبروا رسالة العلم والإبداع، يواجهون الآن واقعاً صعباً حيث يؤثر التسريح على استقرارهم المادي والمعنوي، مما يضع ضغوطاً إضافية على مسيرة التعليم في سورية. فالمعلمون السوريون، الذين طالما كانوا رسل العلم والمعرفة، يعانون اليوم من أوضاع مأساوية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وانخفاض قيمة أجورهم، مما دفع الكثيرين منهم للبحث عن أعمال إضافية أو حتى ترك المهنة بالكامل. وفي عيدهم، لا يتلقون سوى كلمات التقدير اللفظي، بينما الواقع يفرض عليهم تحديات معيشية قاسية.

عيد الأم ألم الفقد والبحث عن الكرامة

الأم السورية تحمل اليوم أثقل الأعباء، بين أم فقدت أبناءها في الحرب، وأمهاضت اضطررت للنزوح أو اللجوء بعيداً عن بيوتهن، ونساء يكافحن بمفردهن لإعالة أسرهن في ظل غياب

المعيل.

في هذا العيد، تتلقى بعض الأمهات وروداً وكلمات حبه، لكن آلاف الأمهات الأخرى لا يسمعن سوى الصمت القاسي، أو صوت قلوبهن التي تبكي على الغائبين والمفقودين. فعلى الرغم من الإفراج عن المعتقلين الذين طالما حملوا آلام الإغتراب والحنين، لا يزال عيد الأم يحمل في طياته معاني مؤلمة لعائلات فقدت أحياءها.

إذ تتصاعد معاناة الأمهات مع استمرار قضية المغيبين، حيث تبذل جهود حثيثة للبحث عن بقايا عظام المفقودين لضمان دفنهم بالكرامة التي يستحقونها. هذه الجهود تبرز جراح الماضي وتدعو إلى تحقيق العدالة لأسرهم، في ظل واقع لا يزال يبحث عن شفاء جراح الحرب.

عيد النوروز...

احتفال الحرية والتجدد بلا قيود

يعتبر النوروز عيداً قومياً عند الأكراد، ويمثل بداية جديدة تحمل الأمل والتجدد، ومع سقوط سلطة الأسد، انتشرت نساءم الحرية بين الأكراد في سورية، حيث أصبح بإمكانهم الاحتفال بعيد النوروز دون مخاوف أمنية أو قيود تعيق فرحتهم. يمثّل النوروز رمزاً لبداية جديدة وفرصة

للتجدد، وأصبح هذا العيد الآن مناسبة يحتفل بها الكرد بكل حرية وفخر، مما يضيف على الفرحة طابعاً من الانتصار والتحرر بعد سنوات من القمع والقيود الأمنية.

بين آمال التجدد والواقع المؤلم

تعكس هذه المناسبات حالة سورية المتقلبة، إذ يتجسد فيها التناقض بين آمال التجدد والفرح بتحقيق حريات جديدة، وبين قسوة الواقع الذي ما زال يفرض تحديات جسيمة



على شرائح واسعة من المجتمع. ففي عيد المعلم، تستمر أزمة التسريح التعسفي في تشويه صورة الاحتفال بالعلم مع بقاء الأمل بأن تستعيد المدارس دورها الريادي؛ وفي عيد الأم، يبقى ألم الفقد والبحث عن الكرامة جرحاً مفتوحاً في قلوب الأمهات، مع بقاء الأمل بأن يلتئم شمل العائلات؛ بينما يشهد عيد النوروز تحولاً حقيقياً في حرية الاحتفال، دلالة على بداية فصل جديد في تاريخ البلاد والخلاص من الظلم.

أسواق العيد بدمشق... عجقة وزحمة بس بلا بيع وشرا!



بالنسبة للناس صارت للأكل والشرب... أما تحضير سفرة العيد، والملابس الجديدة فما عاد إليها الأولوية مثل قبل.

التجار يبحكوا عن وضعهن

الحكي مع أصحاب المحلات بيعطي صورة أوضح للمشكلة. أحد التجار بسوق الحمرا قال: «إحنا مستنيين موسم العيد ليعوض معنا، بس السنة الناس عم تلف وتطلع بلا ما تشتري، الأسعار مو بايدنا، بس العالم مو قادرة تتحمل!». إذا بيع تاني بسوق الصالحية قال: «إذا الوضع ضل هيك، كثير من المحلات رح تضطر تسكر، لأنه ما عم نقدر ندفع أجار المحل ولا رواتب العمال».

الفرجة بدل الشرا

اليوم الناس عم تنزل السوق مو لحتى تشتري، بل لحتى تشم هوا وتغير جو وتشوف شو نازل جديد... بس الشرا فعلياً صار رفاهية لكثير من العائلات. حتى الأطفال يلي كانوا يفرحوا بشرا تياب العيد، صاروا يكتفوا

يعني كل هالعجقة، وكل هالزحمة، وأخر شي المبيعات ما عم تتحرك مثل المتوقع. البياعين معتبرين هالشي خسارة كبيرة، لأنه العيد هو الموسم يلي المفروض يبيعوا فيه أكثر من أي وقت تاني.

ليش الناس ما عم تشتري؟

في كثير أسباب خلت التسوق بهالعيد ضعيف... السبب الرئيسي أنو الأسعار عالية... فالناس بتدخل تسأل عن السعر، بس لما بتسمع الرقم، بتستغرب وتطلع بدون ما تشتري. الألبسة صارت مكلفة كثير، وإذا بدك تشتري طقم كامل لأولادك، بدك تدفع مبلغ كبير، وهو شي ما كل الناس قادرة عليه.

السبب الثاني هو المنافسة مع المهرجات والبالة... بهالوقت صار في خيارات أرخص مثل الألبسة المهرية يلي أسعارها أرخص وأحياناً نوعيتها أفضل، أو البالة يلي بتقدم ملابس ماركات بسعر مقبول. أما السبب الأساسي فهو الوضع المعيشي الصعب... لأن الأولوية

الأسبوع اللي قبل العيد بدمشق كان دائماً معروف بالحركة الكبيرة بالأسواق، الناس نازلة تشتري تياب العيد، المحلات مليانة زباين، والتجار مستنيين هالفترة ليعوضوا عن باقي السنة.

بس هالوضع مختلف تماماً! الأسواق مزدحمة، بس مو للشراء... للتمشاية وتغيير الجو لا أكثر ولا أقل!

عجقة عافاضي!

إذا نزلت على الحمرا، الشعلان، الحريقة أو سوق الصالحية، رح تلاقي الدنيا عجقة عالم، بس لو ركزت شوي بتلاحظ إنه قليل يلي عم يفوتوا على المحلات، وحتى يلي بيفوتوا أغلبهم بس عم يسألوا عن الأسعار وبيطلعوا بلا ما يشتروا... ليش؟ لأن الأسعار نار! أصحاب المحلات أنفسهم بيقلوا إنه هالعيد كان أضعف من العيد الماضي، والمبيعات نازلة بشكل ملحوظ.

ممكن نشوف محلات عم تسكر بدل ما تفتح! والسؤال يلي بيطرح نفسه: لايمت رح يضل العيد فرجة بلا شرا؟ فلاشة: اليوم الناس عم تنزل السوق مو لحتى تشتري بل لحتى تشم هوا وتغير جو وتشوف شو نازل جديد... بس الشرا فعلياً صار رفاهية لكثير من العائلات.

باللي عندهم لأن الأهل عم يحاولوا يضبطوا المصاريف ويتقشفوا أكثر من قبل! أسواق دمشق قبل العيد مزحومة كثير، بس مو بالزباين الحقيقيين، بل بالمفترجين. التجار متأملين تتحسن المبيعات، بس مع الظروف الحالية، الأمل ضعيف. والأسوأ إنه إذا استمر الوضع هيك،

عن أحلام نتنياهو وترامب المتناقضة.. وصلابة المقاومة



جَن جنون الصهيوني كما كان متوقفاً كأحد الخيارات الضيقة والمحدودة له، باستئناف الحرب على قطاع غزة، مستهدفاً إياه وقاطنيه عشوائياً وبشكل هجمي، ساعياً بذلك إلى نسف الاتفاق الذي جرى مع المقاومة الفلسطينية قبل أن يدخل مرحلته الثانية. لكن في المقابل، بدأ بركان داخلي يظهر بعضاً من جممه.

■ يزن بوظو

ضده، وقالت المستشارة القضائية لحكومة نتنياهو: «يُحظر القيام بأي عمل من شأنه أن يمسّ بمكانة رئيس الشاباك رونين بار. ويُحظر تعيين رئيس جديد للشاباك، ولا يُسمح حتى بإجراء مقابلات لشغل المنصب». رغم ذلك، ستمضي الحكومة لعقد جلسة للتصويت على إقالة المستشارة القضائية [وهو ما لم يجر بعد حتى لحظة كتابة هذا المقال].

الصراع الداخلي

بالنسبة للداخل «الإسرائيلي»، فإن هذه الإجراءات الحكومية تهدد وتقوض «النظام الديمقراطي»، والحرب نفسها تُضعف الداخل اقتصادياً، فضلاً عن الاستحقاقات والضغط بالنسبة لاستعادة الأسرى «الإسرائيليين» الأحياء منهم والأموات، الذين لا يزالون لدى المقاومة الفلسطينية.

ومن ذلك، تجري المواجهات الداخلية وفق مجموعة العناوين التالية من حيث الشكل: تهديد النظام الديمقراطي عبر تجاوز الحكومة لصلاحياتها وتجاوزها على السلطة القضائية- فشل أهداف الحرب- التفريط بحياة الأسرى عبر إفشال الاتفاق والعودة للحرب- التحقيق بأحداث 7 أكتوبر- التحقيق بملف «قطر غيت» الذي يفيد بتلقي الحكومة أموالاً طائلة من جهات أجنبية- التهم القضائية الموجهة لرئيس الوزراء.

وتشير عناوين المواجهات كلها إلى حجم المآزق والانقسام داخل بنية الكيان، الذي يعيش خطراً وجودياً حقيقياً، ما يزيد من حدة الصراع الداخلي ويفتح تصاعد المواجهات بين الفرقاء. حتى وصلت حدة الصراع لدرجة ظهور تنبؤات، من الداخل «الإسرائيلي» نفسه، باحتمالات نشوب حرب أهلية، وتشهد

كان المضي نحو تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق مع المقاومة الفلسطينية، بمثابة نهاية وانهاير الائتلاف اليميني الذي يقوده رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، وفتح أبواب الجحيم بوجهه قضائياً بتهم تلقي أموال أجنبية وخيانة الثقة، وعدم تمرير الموازنة العامة للحكومة نهاية الشهر الجاري.

وعليه، انطلاقاً من مصلحته الحكومية الخاصة من جهة، والمصلحة الصهيونية العامة بـ «الحرب الوجودية» من جهة أخرى، استأنفت حكومة نتنياهو الحرب، وذلك مع عودة وزير الأمن القومي المتطرف إيتان بن غفير للحكومة «الإسرائيلية» مع تياره وداعميه في البرلمان، مما يقوي ائتلاف نتنياهو حالياً ويضمن تمرير الموازنة العامة.

وبالتوازي مع ذلك، يعمل نتنياهو ما بوسعه لمواجهة وإقصاء خصومه السياسيين في الداخل «الإسرائيلي» للأسباب نفسها، وإذا ما كانت حالة الانقسام في الوسط السياسي «الإسرائيلي» ضبابية سابقاً، فإنها بدأت الآن بالتكشف والفرز السريع، وباتت تصدر أسماء وشخصيات واضحة يحاربها نتنياهو وائتلافه، من بينها رئيس الشاباك الحالي رونين بار، والمستشارة القضائية للحكومة، وما سمي بالـ «دولة العميقة» والتي تعني العديد من الشخصيات المعارضة في أجهزة الاستخبارات والأمن والمؤسسة العسكرية والسلطة القضائية وغيرها، بما بات يوصف سلوك نتنياهو بأنه حملة «تطهير».

وفي هذا الإطار جرت يوم الخميس جلسة تصويت حكومية انتهت بالموافقة لإقالة رئيس الشاباك. إلا أن المحكمة العليا قضت بتحميد القرار إلى حين الالتماس

لمساعدة حليفها الصهيوني، إلا أنها تدرك الفاتورة السياسية الكبيرة التي يتوجب دفعها، وعليه فإن مسار واشنطن-ترامب لا يزال هو القديم الجديد نفسه، بمحاولة إطالة أمد عمر الكيان قدر الإمكان، عبر تقديم ما يمكن تقديمه له. «الضغط على اليمن يأتي بهذا الإطار كذلك».

ومن ذلك، وبعد الرفض العربي الحاسم لخطة التهجير، فإن واشنطن تحاول المناورة بالضغط على قطاع غزة ومن يساندته لرفض هدف أعلى، لكنه أقل من سابقه «التهجير»، متمثلاً بإنهاء وجود المقاومة الفلسطينية فيه تماماً، وليس فقط عدم إدارتها له وفق الخطة المصرية العربية- خدمة لـ «إسرائيل»- أو على الأقل تكبيد المقاومة خسائر سياسية عبر الإفراج عن الأسرى مجاناً، ويبدو أن المقاومة الفلسطينية تقف موقفاً صلباً وحازماً بعدم التنازل عن أي مطلب.

الشوارع احتجاجات واسعة بعشرات الآلاف حالياً، ومواجهات عنيفة مع قوات الشرطة، لكن وإن كان هذا التوصيف مبالغاً في الظرف الراهن، إلا أنه قد يصبح واقعاً في حال استمرت هذه التناقضات الداخلية بالتفاعل بهذا الشكل.

الموقف الأمريكي

وسط هذه الفوضى الداخلية وما يصدر عنها، يجري التشويش على الموقف الأمريكي واصطفاه وأهدافه ومصالحه، ففي حين أن واشنطن كانت من فرضت على نتنياهو قبول الاتفاق أساساً، إلا أنها أيضاً من دعمت موجة التصعيد الحربية الجارية.

ويمكن القول، بشكل مبسط: إن واشنطن تحاول اللعب على حبال التناقضات جميعها، ووفق الحدود والهوامش التي لا تزال متاحة أمامها، فالحقيقة أنها وبقدر ما تسعى

من هذا الهامش الذي فتحتّه واشنطن، انطلق نتنياهو ما بوسعه في حربه مجدداً ومستهدفاً ومستفراً غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان وحتى سورية، مستفيداً من ذلك داخلياً، ومتاملاً استدراج أي من هذه الدول لفتح تصعيد يفضي لحرب واسعة، تورط وتفرض على واشنطن التدخل والانخراط عسكرياً لصالحه، إلا أن الأخيرة بدأت تغير لهجتها مجدداً، تجنباً لمثل هكذا سيناريو، على العكس من طموحات وأحلام نتنياهو.. ومن الممكن أن تعود خلال الأيام المقبلة للضغط عليه لوقف إطلاق النار ومتابعة تنفيذ الاتفاق، دون تحقيق أي شيء يذكر من التصعيد الأخير، سوى رفع درجة الاحتقان دولياً أكثر، من الكيان الصهيوني وسلوكه، وما سيرتد عليه داخلياً في النهاية.. أو أنه سيرتك لمواجهة مصيره لوحد.

اتفاق هدنة مرتقب في أوكرانيا

يستمر الحديث عن اقتراب الوصول لاتفاق هدنة في أوكرانيا في موعد تأشيري في 20 نيسان القادم، وذلك مع الإعلان عن جولة جديدة من مفاوضات روسية - أمريكية في السعودية يوم غد الإثنين 24 آذار.

■ عتاب منصور

مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المكتب البيضوي في البيت الأبيض، كان من المتوقع أن يجري اتفاق لوقف إطلاق النار، لكن حتى اللحظة لم تتفق الأطراف المعنية على صيغة نهائية، وخصوصاً أن الملف الأوكراني لن ينتهي بوقف إطلاق النار، فما تحاول الولايات المتحدة الوصول إليه هو ببساطة

أن تتسحب من أي التزامات بدعم أوكرانيا، لكن واشنطن تدرك أن تداعيات هذا الملف بمعناها الأمني والاقتصادي ستظل تفعل فعلها في روسيا وأوروبا.

ما هو المطلوب في روسيا رفضت موسكو في وقت سابق قبول عرض أمريكي لوقف إطلاق النار، ووضعت شروطاً تضمن من خلالها ألا تستغل أوكرانيا هذا الاتفاق للحصول على إمدادات جديدة من الأسلحة، ولذلك طلبت موسكو أن تركز الهدنة على وقف الضربات الجوية الروسية على منشآت الطاقة، من جانب أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أنه مستعد لمفاوضات جديدة، بينما قال مسؤول أوكراني لوكالة الصحافة الفرنسية: إن كييف تأمل التوصل على الأقل

لوقف الضربات على منشآت الطاقة، والبنى التحتية والمرافق في البحر الأسود من كلا الطرفين. وفي هذا السياق، أجرى الرئيس الروسي ونظيره الأمريكي اتصالاً

موسعاً وصفه المتحدث باسم الرئاسة الروسية بأنه الأطول في تاريخ البلدين، وبالرغم من الإشارات الإيجابية التي يجري تداولها لا يزال من الصعب الجزم بالتوصل

إلى الاتفاق المنشود، وخصوصاً أن موسكو لا ترى نفسها في موقع المهزوم، وهي لذلك غير ملزمة بقبول اتفاق لا يلبي طموحاتها وأمنها الوطني.



تركيا وإعادة رسم خريطة التحالفات السياسية



تشهد تركيا تطورات سياسية حساسة منذ الإعلان عن توقيف رئيس بلدية إسطنبول على خلفية اتهامات تتعلق بقضايا فساد ومساعدة «جماعة إرهابية» ما سبب حالة استياء كبيرة في صفوف المعارضة، ودفع الشارع المعارض التركي للخروج في مظاهرات في عشرات المدن، ومشاركة الآلاف، ما يفتح الباب لاحتمالات عديدة لتطورات المشهد السياسي في البلاد في ظل ظرف إقليمي ودولي حساس.

■ علاء ابوزراج

ووصف ما يجري بأنه «محاولة انقلاب» ودعا حشود المتظاهرين في إسطنبول إلى الوقوف «معاً من أجل الشباب، من أجل إسطنبول، من أجل أكرم إمام أوغلو» والمعتقلين الآخرين، وقال، في إشارة إلى أردوغان: «هناك ملايين الناس لا يخشونه».

ارتدادات متوقعة في المعارضة

قدم الادعاء العام التركي طلباً للمحكمة لحبس إمام أوغلو حتى موعد جلسات المحاكمة، وذكرت وسائل الإعلام التركي، أن قائمة الاتهامات تشمل 100 شخص مرتبطين برئيس بلدية إسطنبول، لكن وبغض النظر عن تطورات القضية، يبدو أنه ستكون هناك آثار كبيرة في معسكر المعارضة وتحالفاتها القائمة، وخصوصاً إذا ما دعا الرئيس التركي إلى انتخابات رئاسية مبكرة، فاعتقال إمام أوغلو وبغض النظر عن صحة الاتهامات الموجهة له جاء في لحظة سياسية محددة ومدروسة جيداً، فالملفات التي يملكها الادعاء العام ضده لا يمكن كشفها إلا في ظرف محدد وهذا ما يجب الوقوف عنده.

كان حزب الشعب المعارض التركي قد بنى تفاهات مع عدد من القوى السياسية داخل تركيا، كان أبرزها مع حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، الذي يمثل وزناً سياسياً جدياً في صفوف المعارضة، ما يدفعنا للاستنتاج أن أحد أهم أهداف تحريك هذه القضية الآن هو وجود قناعة لدى السلطة التركية، أن الظروف تسمح اليوم بإعادة

أوقفت السلطات التركية يوم الأربعاء 19 شباط الجاري رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو الذي يعد المرشح الأوفر حظاً بالمعارضة في الانتخابات الرئاسية القادمة، ما دفع خصوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للقول: إن الاعتقال جاء على خلفية سياسية بهدف إبعاد الخصوم السياسيين للرئيس الحالي.

تجمع الأوساط السياسية التركية على الوزن النوعي الذي يشغله إمام أوغلو في تيار المعارضة، فضلاً عن كون بلدية إسطنبول تعتبر موقفاً حساساً في خريطة التوازنات السياسية في البلاد، وكان فوز المعارضة في الانتخابات المحلية وانتخابات رؤساء البلديات قد سمح بحجز هذا الموقع الحساس، بعد أن كان خاضعاً لسلطة حزب العدالة والتنمية الحاكم، ويظهر من تطورات الاعتقال والقضية المرفوعة ضد إمام أوغلو أن لدى السلطة بالفعل ملفات وشهادات يمكن من خلالها إثبات جزء من الاتهامات الموجهة ضده، والتي تشمل «قيادة منظمة إجرامية، وعضويتها، والاحتلال الشديد، والرشوة، والاستحواذ غير القانوني على البيانات الشخصية، وتزوير المناقصات، والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة».

في المقابل، اعتبر أوزغور أوزيل القيادي في حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب المعارضة الرئيسي بزعامة أكرم إمام أوغلو، أن هناك دوافع سياسية وراء الاتهامات،

قد تدفع حزب الشعوب لبناء تحالفه بشكل مختلف، وليس مستبعداً أن يتجه إلى موقع أقرب إلى حزب العدالة والتنمية، وبالتالي تعميق عملية فرز في صفوف المعارضة، وعزل مكوناتها عن بعضها، وتحديداً فرز القوى المرتبطة بالولايات المتحدة عن القوى الأخرى.

بناء الخريطة السياسية. فيعد الرسالة التي وجهها الزعيم الكردي عبد الله أوجلان من داخل السجن، والتي دعا فيها حزب العمال الكردستاني لحل نفسه ورمي السلاح، بات بالإمكان الحديث عن شكل جديد لإدارة الملف الكردي داخل تركيا، وفي الإقليم، فخطوة أوجلان مع الضربة التي تلقاها حزب الشعب

يجد الرئيس التركي نفسه في موقع أفضل، ويرى فرصة لتوجيه ضربة لخصومه، فيعد محاولات الانقلاب الفاشلة استطاع أردوغان توجيه ضربات مباشرة داخل المؤسسة العسكرية، لكن ضرب ما يمكن تسميته بالجناح السياسي للمعارضة ظل مسألة صعبة، ومع التطورات السياسية الأخيرة في سورية، وفتح المجال أمام توافق مع القوى الكردية داخل تركيا، بات بالإمكان الحديث عن ترتيبات جديدة تكون ملائمة أكثر للرئيس التركي، ويمكن إذا ما تجنبت البلاد الدخول في دوامة من الفوضى أن تشهد تركيا استقراراً سياسياً أكبر.

السودان... الجيش يتقدم ومخاطر التقسيم قائمة



بات واضحاً أن السودان يحتاج إلى استثمار الإنجازات العسكرية التي حققها الجيش عبر خطوات سياسية موازية تهدف إلى استعادة وحدة البلاد. الوضع الاقتصادي المدمر والهشاشة السياسية التي تعاني منها البلاد تتطلبان بناء تحالفات وطنية قوية تعيد بناء الدولة على أسس مستقرة. تاريخياً، شهد السودان تقلباً في التحالفات السياسية والعسكرية، مما يجعل مهمة استعادة السيطرة على الدولة وحماية الوحدة والاستقرار ضرورة قصوى.

السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي محاولات تشكيل حكومة سودانية موازية، ودعا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه الخطوة. كما تواجه الحكومة الموازية المقترحة تحديات كبيرة، منها: الانقسام داخل تنسيقية القوى الديمقراطية والمدنية المعروفة اختصاراً باسم «تقدم»، وعدم استقرار المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، بالإضافة إلى الرفض الإقليمي والدولي الواسع لأي خطوات قد تؤدي إلى تقسيم السودان.

في المقابل، حشدت قوات الدعم السريع الأحزاب والتحركات السياسية والمسلحة المتحالفة معها في اجتماع عقد في نيروبي بتاريخ 22 فبراير/شباط الماضي. خلص المؤتمر إلى التوقيع على «ميثاق تأسيسي» يهدف إلى الإعلان عن دستور مؤقت، وتشكيل حكومة في مناطق سيطرتها. هذه الخطوة أثارت مخاوف من تقسيم السودان، حيث قد يؤدي وجود حكومتين متنافستين إلى تفاقم الأزمة. وفي هذا السياق، رفض مجلس

وعلى المستوى الخارجي، قام عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة السوداني، بخطوات دبلوماسية مهمة. فأعاد العلاقات مع إيران، وعزز الروابط مع تركيا والجزائر، بالإضافة إلى وضع أسس متينة للعلاقات مع روسيا. كما قام بجولات عدة في دول أفريقية لضمان عدم دعمها لقوات الدعم السريع، مما ساهم في تقويض الدعم الإقليمي الذي كانت تحظى به هذه القوات.

مع تقدم الجيش السوداني، استعاد السيطرة على النقاط الأكثر أهمية، بما في ذلك المربع السيادة الذي يضم القصر الرئاسي، وهو ما يمثل نصراً معنوياً واستعادة للشريعة. كما سيطر على السوق العربي والوزارات السيادية، مما فتح الباب أمام الحديث عن عودة الحكومة للعمل من العاصمة الخرطوم، بعد أن نقلت أعمالها مؤقتاً إلى بورتسودان.

التحركات السياسية: تنافس الشرعيتين توازى مع التطورات العسكرية، حراك سياسي مكثف يعكس تأثير الصراع على مستقبل البلاد السياسي. الجيش السوداني والقوات الموالية له بدأت في التحضير لتشكيل حكومة تصريف أعمال، وتشكيل مجلس السيادة من 11 شخصاً، ستة منهم يعينهم الجيش.

ابتداءً من منتصف العام الماضي، شهد السودان تطورات عسكرية وسياسية كبيرة أعادت رسم المشهد الداخلي للبلاد. الجيش السوداني، الذي خسر السيطرة على العديد من المدن والولايات الاستراتيجية خلال عام ونصف من الصراع مع قوات الدعم السريع، أعلن حملة شاملة لاستعادة زمام الأمور. هذا التحول من الدفاع إلى الهجوم جاء نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعزيز موقف الجيش.

■ كنان دويصر

التحول العسكري من الدفاع إلى الهجوم

على الصعيد الداخلي، لعب دعم القوات الشعبية دوراً محورياً في تمكين الجيش من استعادة السيطرة. بعد ارتكاب قوات الدعم السريع انتهاكات خطيرة في المناطق التي سيطرت عليها، مثل: ود مدني وسنجة عاصمة ولاية سنار، تصاعدت مشاعر الرفض الشعبي لهذه القوات. كما أن صعود الجيش في مدينة الفاشر، عاصمة إقليم دارفور، وعودة جيوب في العاصمة الخرطوم، حال دون توسع قوات الدعم السريع ومنعها من التحرك بحرية.

النساء في «الجنوب العالمي» في



تجري إعادة تشكيل واضحة لعلاقات القوة العالمية منذ العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، حيث تضعف الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة. لكن أزمته شرسية بقدر استجابتها: فإلى جانب حلفائها في الكتلة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تشكل ما يعرف «بالشمال العالمي»، حاولت الولايات المتحدة التعويض عن فقدان قوتها الاقتصادية والتكنولوجية عبر الهيمنة العسكرية. يأخذ هذا الأسلوب في فرض الانضباط وإخضاع الشعوب أشكالاً متعددة، مثل الاحتلال العسكري، والتدابير القسرية الأحادية (UCMs)، والعقوبات، والإبادة الجماعية.

■ تريكونتينتال ترجمة: عروة درويش

جزء من «الحرب الهجينة»

تعتبر التدابير القسرية الأحادية جزءاً من استراتيجيات «الحرب الهجينة»، أو «الحرب غير المتكافئة»، أو «الحرب غير التقليدية». فهي تؤثر في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، وتعمل بشكل خاص على التأثير في أجساد وعقول وقلوب الشعوب المستهدفة. إنها حرب غير معلنة [أو على الأقل تعلن أهدافاً معلنة كاذبة]، ولا تعترف بالحدود، وتخترق كل جوانب المجتمع وتتحكم في جميع مجالات إعادة الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. تشير جميع الدراسات والتقارير الصادرة عن الخبراء الوطنيين والدوليين ووكالات الأمم المتحدة إلى أن العقوبات والتدابير القسرية الأحادية تؤثر بشكل غير متناسب على أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعات المهمشة الأخرى. وفي حين أن البطالة وتراجع مصادر الدخل تؤثر على جميع السكان، إلا أن النساء يتأثرن بشكل خاص بسبب انهيار أو إضعاف البنى التحتية للخدمات الاجتماعية. ينعكس ذلك بشكل مباشر على عمليات «إعادة الإنتاج الاجتماعي»، خاصة فيما يتعلق بأعمال الرعاية التي تتحمل النساء الجزء الأكبر منها. وبالتالي، تعزز العقوبات والتدابير القسرية النظام الأبوي وأشكال التمييز الاجتماعي الأخرى.

التراجع الاقتصادي والتخلف القسري

غالباً ما تُفرض التدابير القسرية الأحادية على الدول التي تحاول تأكيد سيادتها من خلال إعطاء الأولوية للاكتفاء الذاتي وتأمين الموارد. تُستهدف هذه الدول لأنها ترفض الاندماج في البنية الاقتصادية الاستعمارية الجديدة التي تسعى إلى الحفاظ على الهيمنة الغربية،

نطلق على هذه المرحلة الجامحة من الرأسمالية، التي يتم فيها استخدام القسوة كشكل من أشكال السيطرة والهيمنة، مصطلح «الإمبريالية المفرطة أو الفائقة» imperialism-hyper. إحدى السمات المميزة للتدابير القسرية الأحادية (مثل العقوبات الاقتصادية) هي أنها لا تقتل الناس بشكل مباشر، بل تعمل عبر عزل الدول المستهدفة مالياً وتجارياً وسياسياً، مما يؤدي إلى نقص الإمدادات وخنق الاقتصاد. تمنع هذه التدابير الدول المستهدفة من الوصول إلى الموارد المالية وكذلك إلى أبسط السلع والخدمات الأساسية اللازمة للحياة، مثل الماء والغذاء والكهرباء والدواء والمستلزمات الطبية. بالإضافة إلى تأثير العقوبات والتدابير القسرية نفسها، هناك ما يعرف «بالامتثال المفرط»، حيث تتمتع الشركات والأفراد والمنظمات عن التعامل مع الدول المستهدفة خشية أن تطالهم العقوبات أيضاً، مما يؤدي إلى تضيق الخناق على هذه الدول إلى أبعد من نطاق العقوبات الرسمية.

تصاعد هذا النموذج من التدخل بشكل كبير مع احتدام النزاعات العالمية. ففي العقد الماضيين وحدهما، ارتفعت العقوبات بنسبة 933%. تنصّر الولايات المتحدة قائمة الدول التي تطبق العقوبات، حيث فرضت أكثر من ثلاثة أضعاف عدد العقوبات التي فرضتها أي دولة أخرى أو هيئة دولية (15373 عقوبة حتى نيسان 2024). تستهدف هذه الإجراءات ثلث دول العالم، بما في ذلك أكثر من 60% من الدول منخفضة الدخل. أما أكثر الدول تعرضاً لهذه التدابير فهي كوبا وكوريا الشمالية وإيران وسورية وفنزويلا.



العقوبات على سورية مثال صارخ للثقاف الأمريكي-الغربي واهدافهم المعلن الكاذبة للتدابير القسرية أحادية الجانب

مع إبقاء دول الجنوب العالمي في حالة من التخلف الاقتصادي والاعتماد عبر آليات مثل الديون، والاختلالات التجارية، والسيطرة الأجنبية على الموارد. والهدف النهائي من هذه العقوبات هو التسبب في انهيار اقتصادي يؤدي إلى احتجاجات اجتماعية تهيئ الطريق لتغيير الأنظمة إلى حكومات موالية للإمبريالية، أو إذكاء الصراع وإدامته من أجل عدم السماح للقوى الفاعلة بالتوجه نحو بدائل عن الإمبريالية.

تؤثر التدابير القسرية الأحادية بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية، حيث تتسبب في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات التضخم، وحوادث تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية، والإعانات المالية. كما تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل، وانخفاض العمالة في القطاع الصناعي، وتراجع الاستهلاك الأسري، مما يؤدي في النهاية إلى انهيار اقتصادي وزيادة معدلات الفقر.

إذا ما أخذنا كوبا كمثال، فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ستة عقود يعد أحد أقدم وأشمل التدابير القسرية الأحادية في التاريخ الحديث. يكلف الحصار الاقتصاد الكوبي 421 مليون دولار شهرياً، وبلغ إجمالي الأضرار الاقتصادية المتراكمة 1,5 تريليون دولار. يُقدر أنه لولا الحصار، لكان الناتج المحلي الإجمالي لكوبا قد نما بنسبة 8% في عام 2023. المثال الآخر هو إيران: بين عامي 2010 و2015، كانت إيران تصدر ما بين 700 ألف و1,4 مليون برميل نفط يومياً. بعد التوقيع على الاتفاق النووي في 2015، ارتفع هذا الرقم إلى 2,5 مليون برميل يومياً بين 2016 و2018. لكن مع عودة العقوبات بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، انخفضت صادرات النفط الخام بنسبة 57% في الفترة 2018-2019 وحدها. بين عامي 2005 و2025، تراجعت الإيرادات الأجنبية السنوية المقدرة بأكثر من 62% من 66 مليار دولار إلى 25 مليار دولار. تؤثر التدابير القسرية الأحادية بشكل مباشر على إنتاج الغذاء، حيث تُفرض قيود على

استيراد الآلات الزراعية والأسمدة والبذور، مما يؤدي إلى نقص في الوقود والمياه اللازمة للري. وتؤدي هذه العوامل إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة التضخم، وظهور الأسواق الموازية، واندلاع أزمة غذائية عميقة تؤثر بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفاً. كما تشمل التدابير القسرية أشكالاً من الابتزاز، مثل فرض قيود على موردي الأغذية في القطاع الخاص، وتجريم الشركات، ومصادرة الأموال المخصصة لدفع ثمن الأغذية عبر النظام المالي الدولي.

ففي كوبا كمثال، في الفترة 2019-2020، تسببت أزمة الوقود في منع زراعة 12399 هكتاراً من الأرز، مما أدى إلى انخفاض إنتاجه بأكثر من 30 ألف طن. كما أثرت أزمة الوقود على نقل المنتجات، مما أدى إلى انخفاض إنتاج مليوني لتر من الحليب و481 طناً من الحوم، مما أثر على الإمدادات الغذائية الأساسية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تسبب نقص الأسمدة والمبيدات الحشرية في انخفاض المحاصيل بنسبة 40% عن متوسط الإنتاج التاريخي، مما أدى إلى انخفاض إنتاج الأرز والبيض والحليب بنسبة 81% و61% و49% على التوالي منذ عام 2019.

العقوبات على سورية

أما سورية كمثال آخر، فوفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، كان 12 مليون سوري - أي أكثر من نصف السكان - يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2021، بزيادة قدرها 51% عن عام 2019. ووفقاً لتقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن التأثير السلبي للتدابير القسرية الأحادية، فقد شهدت البلاد زيادة بنسبة 48% في سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة في الفترة 2020-2021، بينما عانت أكثر من 10% من النساء الحوامل والمرضعات من سوء التغذية. [يجدر بالذكر بأن العقوبات على سورية تشكل مثلاً صارخاً للثقاف الأمريكي-الغربي وأهدافهم المعلن الكاذبة للتدابير القسرية أحادية الجانب، حيث طالما كانت الذريعة أن المعاقب هو «نظام الأسد» بينما كان واضحاً منذ اللحظة الأولى لفرض العقوبات أن الشعب السوري

مواجهة العقوبات الإمبريالية



لا تخلق العقوبات انعدام المساواة بين الجنسين، لكنها بالتأكيد تفاقم الظروف التي تُجبر النساء على أداء العمل المنزلي والرعاي غير المدفوع الأجر، مما يزيد من الضغط النفسي والجسدي عليهن.

رغم قسوة «الإمبريالية المفرطة» فقد تمكنت النساء في البلدان المستهدفة من تطوير أشكال مبتكرة من المقاومة، استناداً إلى بناء اقتصادات جماعية وتعاونية، وإعادة الارتباط بالأرض، وتعزيز التضامن الاجتماعي. إنهن يلعبن دوراً رئيسياً في مواجهة الحروب الاقتصادية والنفسية التي تهدف إلى تدمير النسيج الاجتماعي وإضعاف روح المقاومة.

تقدم أياريت روخاس، المتحدثة باسم «المشاة الثوريين الإيكولوجيين الاشتراكيين» في فنزويلا، مثالاً قوياً على هذا الصمود. فمُنذ عام 2011، قاد تنظيمها أكثر من 1600 مشروع لبناء مجتمعات جديدة وفقاً لنموذج تصميم تعاوني. على الرغم من النقص الحاد في مواد البناء المستوردة بسبب الحصار، تمكنت النساء في هذا التنظيم من تطوير استراتيجيات بديلة لتأمين الموارد المحلية وتنفيذ مشاريعهن.

على الرغم من السداعيات الاقتصادية والاجتماعية القاسية، فإن النساء في هذه الدول لا يواجهن فقط عواقب الحصار، بل أيضاً الحرب النفسية التي تهدف إلى زرع الإحباط واليأس. إن المشاركة النسائية في التنظيم الاجتماعي لا تعني فقط البحث عن حلول مادية، بل تمثل أيضاً عملية «تسييس الهشاشة»، حيث يتم تحويل الأوضاع القاسية إلى محفز للعمل الجماعي والتضامن.

تقول بيرلي رودريغيز، إحدى الناشطات الفنزويليات: «القوة التي تدفعنا للاستمرار تأتي من العلاقات الاجتماعية والمجتمعية التي لا تزال صامدة في فنزويلا. هناك إجماع واسع على أهمية العيش الجماعي، وحل المشاكل بروح مجتمعية، ودعم بعضنا البعض. هذا النسيج الاجتماعي الذي بنته الثورة البوليفارية هو ما يمنحني القوة. إنه يوفر لنا بديلاً عن العالم الذي تفرضه علينا القوى الرأسمالية الكبرى. إن وجود هذا الخيار، هذه الرؤية لمجتمع مختلف، هو ما يدفعني للاستمرار في النضال».

الفقري لهذا البرنامج. تشكل النساء، في كل من المناطق الريفية والحضرية، أكثر من 70% من المشاركات في المجالس المجتمعية، مما يعكس دورهن المركزي في مقاومة العدوان الإمبريالي والنظام الأبوي في آن واحد.

إلى جانب ذلك، تم في فنزويلا إطلاق برنامج «كل الأيدي نحو الحصاد» في عام 2009 من قبل وزارة السلطة الشعبية للتعليم. خلال أزمة النفط، بهدف تعزيز المعرفة بالانكفاء الغذائي والسيادة الزراعية والإنتاج المستدام. في أشد مراحل الحرب الاقتصادية، دعمت مدارس الزراعة البيئية أسواقاً شعبية محلية لبيع الأغذية بأسعار منخفضة، وكانت النساء، خاصة في المناطق الريفية، في طليعة هذه المبادرات لضمان توزيع الفواكه والخضروات والبروتين بأسعار معقولة.

انعكاس للمشكلة

ومع ذلك، لا ينبغي تصوير هذا الجهد الجماعي للنساء كعمل بطولي فقط، بل هو أيضاً انعكاس للتوزيع غير العادل للعمل السياسي والاجتماعي. فعلى الرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه النساء في إدارة الأزمات وبناء شبكات التضامن، إلا أن مشاركتهن في صنع القرار السياسي على المستويات العليا لا تزال محدودة. تكشف هذه الظاهرة عن استمرار الفجوة بين الأدوار المجتمعية وأدوار القيادة السياسية، حيث يتم تكليف النساء بالمسؤوليات المجتمعية دون أن يترجم ذلك إلى تمثيل سياسي متساو. كما أن تفاقم الأزمة يساهم في «تأنيث الفقر»، حيث تتحمل النساء مسؤوليات إضافية في رعاية الأسر والمجتمعات، مما يقيد فرصهن في الحصول على وظائف مدفوعة الأجر أو المشاركة السياسية على نطاق أوسع. في ظل غياب سياسات واضحة لتعويض هذه الجهود، تبقى النساء في الخطوط الأمامية دون اعتراف كاف بدورهن في إعادة بناء المجتمعات. تقول يونيسليديس دوفيرجيل، منظمة نقل من كوبا: «الوضع أصعب بكثير بالنسبة للنساء، لأنهن غالباً ما يتحملن مسؤوليات المنزل. عندما لا يوجد نظام نقل مناسب، يزيد ذلك من معاناتنا اليومية».

تلحق الحرب الإمبريالية في شكلها العجيب ضراً كبيراً بحياة النساء وتفاقم اللامساواة وأعباء العمل غير المدفوع الأجر

جذري في حياة النساء، حيث يتعين عليهن تخصيص ساعات طويلة لجلب المياه وإدارتها داخل المنازل.

تقول بيرلي رودريغيز، من فنزويلا: «نقص المياه يعطل حياتنا اليومية بشكل كامل. الأولوية الآن للمياه، وعندما تصل المياه إلى المنزل، علينا جميعاً أن نبدأ بغسل الملابس وتخزين الماء، بغض النظر عن الوقت. هذا الوضع يؤثر سلباً على قدرتنا على تنظيم حياتنا والمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية».

في مواجهة العقوبات والتدابير القسرية الأحادية، أصبحت النساء قوة دعم رئيسية، حيث ينظمن شبكات مجتمعية لتقديم حلول جماعية تضمن استمرار الحياة في مناطقهن. فعلى سبيل المثال، خلال ذروة الحرب الاقتصادية ضد فنزويلا، لعبت النساء دوراً رئيسياً في تنفيذ برامج توزيع الغذاء التي تدعمها الدولة.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هذه الجهود من منظور رومانسي. فعلى الرغم من أن النساء يقدمن مثلاً رائعاً في القدرة على التحمل والمقاومة، إلا أن ذلك يؤدي إلى تكريس التوزيع غير العادل للأدوار السياسية والاجتماعية. فبينما تلعب النساء دوراً رئيسياً في تنظيم المجتمعات، لا ينعكس هذا التأثير بالضرورة في مستويات التمثيل السياسي وإدارة الدولة.

في ظل العقوبات والتدابير القسرية الأحادية، لعبت النساء دوراً حاسماً كشبكات دعم مجتمعية، حيث وفرن حلولاً جماعية لضمان استمرارية الحياة في مجتمعاتهن. فعندما أصبح الحصول على الغذاء أمراً صعباً في فنزويلا بسبب العقوبات، برزت النساء كرائدات في تنفيذ سياسات توزيع الغذاء التي تدعمها الدولة، مثل برنامج «لجان الإمداد والإنتاج المحلية».

تم إنشاء هذا البرنامج في عام 2016 كرد فعل على تفاقم الأزمة الغذائية، حيث استبدلت شبكات التوزيع الخاصة بألية توزيع عامة تعتمد على مشاركة المجتمع. لم يكن الهدف مجرد توصيل المواد الغذائية إلى المنازل، ولكن أيضاً تعزيز التنظيم الاجتماعي من خلال إشراك النساء، اللواتي كن ولا يزالن العمود

هو المتضرر منها، بينما ساعدت العقوبات سلطة الأسد الفاسدة على زيادة فسادها ونهبها للشعب السوري وتعميق مأساته، وازداد نفاق فارسي العقوبات ومؤيديها وضوحاً بعد استمرار العقوبات رغم سقوط سلطة الأسد».

العقوبات على فنزويلا

تؤثر أزمة الغذاء بشكل غير متناسب على النساء، حيث تعيل 65% من الأسر الفقيرة في فنزويلا، كمثل، نساء يعيشن بمفردهن مع أطفالهن. وفي هذه الحالات، يعتمد تأمين الغذاء بشكل أساسي على النساء، مما يجعلهن يكرسن قدراً كبيراً من وقتهن وجهدهن لهذه المهمة، مما يسبب ضغطاً هائلاً.

في ظل هذه الظروف، تُعتبر سياسات توزيع الغذاء أمراً بالغ الأهمية. ففي عام 2020، كانت 88% من الأسر الفنزويلية «7,5 مليون أسرة» تتلقى مساعدات غذائية من خلال برنامج «لجان الإمداد والإنتاج المحلية CLAP». بالإضافة إلى سياسات التوزيع، أصبحت مسألة تحقيق الانكفاء الذاتي الزراعي أولوية قصوى في بعض البلدان. ففي إيران، تراوحت معدلات الانكفاء الذاتي الغذائي بين 53-82% في الفترة 2000-2012، ولكن بعد إعادة فرض التدابير القسرية الأحادية في 2018، تفاقت الصعوبات في توفير البذور والأسمدة والمعدات الزراعية. أما في فنزويلا، فقد أفادت السلطات أن البلاد انتقلت من استيراد 85% من غذائها إلى إنتاج 97% من احتياجاتها الغذائية محلياً.

هذا فقط غيض من فيض عن التأثيرات السلبية، فكيف تعاني النساء أكثر في مواجهة هذا النوع من الحرب الإمبريالية؟

العبء الإضافي لأعمال الرعاية

تؤثر الحرب الإمبريالية في شكلها الهجين بشكل كبير على الحياة اليومية للنساء، وتعيد تأكيد التقسيم الجنسي للعمل، مما يؤدي إلى زيادة أعباء العمل غير المدفوع الأجر. مع تفاقم الأزمة، تتحمل النساء مسؤولية أكبر في إدارة الاحتياجات الأسرية، مما يجبرهن على التضحية بأعمالهن المدفوعة الأجر أو بأوقاتهن الخاصة. فمثلاً، تؤدي أزمة المياه إلى تغيير

«التبادل اللامتكافئ» من أهم أسباب تخلفنا وتقدمهم (1)

أدى نصف القرن الماضي من اشتداد الاستغلال الإمبريالي للعالم إلى إبراز «التبادل اللامتكافئ» كأحد أهم سمات وأليات النهب الإمبريالي. كما غيرت العولمة النيوليبرالية الاقتصاد العالمي جذرياً في الربع الأخير من القرن العشرين. وأتاح تطور القوى الإنتاجية «الحواسيب، والهواتف المحمولة، والإنترنت، وأنظمة اللوجستيات الجديدة» التحكم في الإنتاج وإدارته عالمياً. وأصبحت المسافة بين مكان الإنتاج والسوق أقل أهمية، وتم نقل الإنتاج الصناعي على نطاق واسع من دول الشمال العالمي إلى دول الجنوب العالمي ذات الأجور المنخفضة بحثاً عن أرباح أعلى. ونشأ تقسيم دولي جديد للعمل.

■ تورك لاويست*

تعريب وإعداد: د. أسامة دليقات

لم يعد الأمر يقتصر على المواد الخام والمنتجات الزراعية الاستوائية من العالم الثالث التي تتنافس مع المنتجات الصناعية من الشمال. في خمسينيات القرن الماضي، لم تشكل السلع الصناعية سوى 15% من صادرات ما يسمى بدول العالم الثالث مجتمعة. بحلول عام 2009، ارتفع الرقم إلى 70%، وكان هذا نتيجة لجميع أنواع الإنتاج الصناعي، من الإلكترونيات عالية التقنية والسيارات إلى الغسالات والملابس الجاهزة، المنظمة في سلاسل إنتاج عالمية تمتد من الشمال العالمي إلى الجنوب والعودة مرة أخرى.

بقي تمويل ومراقبة العملية برمتها والبحث والتطوير في الشمال العالمي. تمت الاستعانة بمصادر خارجية لعملية الإنتاج إلى الجنوب العالمي. كانت الأسواق الرئيسية للاستهلاك لا تزال تقع في الشمال العالمي، حيث العلامات التجارية والمبيعات والخدمة. في كثير من الأحيان، يتم إنتاج المكونات الفرعية للجهاز الإلكتروني أو السيارة في بلدان مختلفة في الجنوب العالمي، حيث تكون ظروف الربح مثالية، قبل التجميع. وبالتالي، لم يحدث نقل القيمة فقط في التجارة الدولية بين البلدان ولكن أيضاً من خلال تشكيل سعر المنتج داخل الأقسام المختلفة للشركة.

«القيمة المضافة» بين مزاعم الإمبريالية والمفهوم الماركسي

إن انخفاض مستوى الأجور في الجنوب لا يخلق معدل ربح عالمي أعلى مما يمكن الحصول عليه بخلاف ذلك فحسب، بل يؤثر أيضاً على سعر السلع المنتجة في الجنوب. في الاقتصاد السائد، يمكن وصف تشكيل أسعار سوق الهواتف الذكية، مثلاً، من خلال سلسلة الإنتاج، بأنه «منحنى ميتسم» [مقعر للأعلى] لما يسمى بالقيمة المضافة؛ حيث يزعم أن «القيمة» المضافة تعادل ببساطة تكلفة الإنتاج المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإنتاج بالأسعار التقليدية، فيحتسب أن «القيمة» المضافة مرتفعة في الجزء الأول من السلسلة، حيث تقع عمليات البحث والتطوير والتصميم والإدارة المالية عالية الأجر في الشمال، بينما ينخفض المنحنى من المنتصف، حيث تقوم العمالة منخفضة الأجر في الجنوب بإنتاج المنتج المادي، وترتفع «القيمة» المضافة مجدداً نحو نهاية المنحنى، حيث تجري عمليات العلامات التجارية والتسويق والمبيعات في الشمال، وذلك على الرغم من أن أجور عمال التجزئة من بين الأدنى في تلك البلدان. وهكذا فإن فرضية «المنحنى الميتسم»

هذه تزعم بأن الجزء الرئيسي من قيمة المنتج يُضاف في الشمال العالمي «البلدان الغنية»، بينما لا تساهم العمالة في الجنوب العالمي الفقير في تصنيع السلع سوى بنسبة ضئيلة فقط!

على النقيض من ذلك، تُعرف القيمة، وفقاً للماركسية، بأنها مجموع وقت العمل الضروري اجتماعياً المُستغرق في إنتاج سلعة ما. وبالتالي، إذا رسمنا وفقها منحنى المفهوم الماركسي للقيمة المضافة، في سلسلة إنتاج هاتف ذكي مثلاً، فسوف نجد أنه يتخذ الشكل المعاكس تقريباً لـ«منحنى الابتسام». أي يتخذ شكل «ابتسام مقلوبة أو مريرة»، مما يبرز الأهمية الأساسية والأكثر لعمال الجنوب العالمي في إضافة القيمة للمنتجات.

في المجمل، زادت القوى العاملة العالمية المنخرطة في الإنتاج الرأسمالي بنسبة 61% بين عامي 1980 و2011. ويعيش ثلاثة أرباع هذه القوى العاملة في الجنوب العالمي. وتمثل الصين والهند وحدهما 40% من القوى العاملة في العالم. وهذا يعني أنه كان هناك توسع في الرأسمالية بحجم تاريخي، وتحول في التوازن بين الشمال والجنوب العالميين. في عام 1980، كان عدد العمال الصناعيين في الجنوب والشمال متساوياً تقريباً. وفي عام 2010، كان هناك 541 مليون عامل صناعي في الجنوب العالمي، و145 مليوناً فقط في الشمال العالمي. وبالتالي، لم يعد مركز الثقل للإنتاج الصناعي العالمي يقع في الشمال بل في الجنوب. وعلى الرغم من هذا التغيير، لا يزال مستوى الأجور منخفضاً في الجنوب. تتركز القوة الاستهلاكية القادرة على استيعاب الإنتاج لتحقيق الربح والتراكم المستمر بشكل رئيسي في دول الشمال العالمي. وبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت دول المركز تعتمد على الإنتاج في دول الأطراف، بينما تعتمد دول الأطراف على الاستهلاك في دول المركز. ويمكن الإشارة إلى هذين الاقتصاديين باسم «اقتصادات المنتجين» مقابل «اقتصادات المستهلكين»، المترابطين عبر سلاسل إنتاج عالمية.

عمال الجنوب العالمي يساهمون في 90% من القوى العاملة التي تحرك الاقتصاد العالمي ولا يحصلون سوى على 21% من الدخل العالمي

قياس حديث لحجم التبادل اللامتكافئ

قامت دراسة حديثة نسبياً أجراها جيسون هيكل ومورينا هانبري ليموس وفيليكس باربور بقياس حجم التبادل غير المتكافئ عالمياً. وقدم الباحثون حججاً على أن الدول الغنية تستولي بشكل كبير على العمالة والموارد من بقية العالم عبر التبادل غير المتكافئ في التجارة الدولية وسلاسل السلع العالمية. ففي عام 2021 استحوذت اقتصادات الشمال العالمي على 826 مليار ساعة من العمل المجسد من الجنوب العالمي، عبر جميع مستويات المهارة والقطاعات. وبلغت قيمة أجور هذا العمل الصافي ما يعادل 16,9 تريليون يورو بأسعار الشمال، مع مراعاة مستوى المهارة، ويؤدي هذا لاستنزاف الجنوب من القدرة الإنتاجية، ولولا هذا الاستنزاف لكان بإمكان هذه البلدان الفقيرة استخدام هذه القدرة الإنتاجية لتلبية احتياجات شعوبها وتنميتها. وهكذا فإن التبادل غير المتكافئ مدفوع جزئياً بالتفاوت المنهجي في الأجور. فأجور الجنوب أقل بنسبة 87-95% من أجور الشمال مقابل العمل المتساوي في المهارة. ورغم أن عمال الجنوب يساهمون بنسبة 90% من القوى العاملة التي تحرك الاقتصاد العالمي، فإنهم لا يحصلون إلا على 21% من الدخل العالمي.

الهجرة بوصفها «تبادلاً غير متكافئاً»

في السنوات الأخيرة، أدرجت هجرة العمالة كأحد أشكال التبادل غير المتكافئ، وبرز ذلك خصوصاً في كتاب إيمانويل نيس «الهجرة كإمبريالية اقتصادية» حيث قال: «يدرك هذا الكتاب الواقع الصارخ للهجرة والإمبريالية النيوليبرالية، واستمراريتها المتجذرة في التبادل غير المتكافئ بين الشمال والجنوب العالميين، والذي نشأ في المشروع الاستعماري الأوروبي لاستخراج الموارد على مدى القرون الثلاثة الماضية».

بما أن الفرق بين القيمة العالمية للعمل ومستويات أجوره المختلفة هو النقطة المحورية في نظرية التبادل غير المتكافئ،

فمن المنطقي ربطه بهجرة العمالة. يمكن نقل القيمة من خلال هيكل الأسعار عندما تتبادل الدول ذات الأجور المنخفضة نسبياً السلع مع الدول ذات الأجور المرتفعة نسبياً، ولكن يمكن أيضاً نقل القيمة من خلال هجرة القوى العاملة من الأطراف إلى المركز لإنتاج السلع وتقديم الخدمات بأجور أقل مما تكسبه الطبقة العاملة التي تنتمي إلى بلدان المركز.

في الماضي، أخذ المستوطنون الأوروبيون مستويات أجورهم المرتفعة نسبياً معهم عندما استقروا في محيط النظام العالمي في القرون الماضية، مما أدى إلى تحويل أمريكا الشمالية عبر الإباداة شبه الكاملة للسكان الأصليين. كما حول المستوطنون الأوروبيون جنوب إفريقيا وناميبيا وروديسيا والكونغو البلجيكية وكينيا والجزائر وفلسطين إلى نسخة مصغرة من النظام العالمي المستقطب، من خلال إنشاء قوة عاملة منقسمة بشكل حاد من حيث الأجور ومجتمع منظم للفصل العنصري، وكلاهما قائم على العنصرية الوحشية.

وبالمثل، في الهجرة من المحيط إلى المركز، استمرت أسعار قوة العمل في الانخفاض. بالنسبة لعمل العبيد الأفارقة لم يكن هناك أجر على الإطلاق. بالنسبة للعمالة المتعاقدة الصينية والهندية في نصف الكرة الغربي، كانت الأجور أقل بكثير من أجر المستوطنين الأوروبيين. نرى النمط نفسه اليوم، حيث تؤدي هجرة العمالة، «الشرعية» و«غير الشرعية»، من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا إلى المركز، إلى حصول العمال على أجور أقل بكثير من القوى العاملة المحلية، وهو فرق تُعززه المواقف والبنى العنصرية في المركز.

* هذا النص جزء مختار من مقال أطول للكاتب تورك لاويست نشره مؤخراً في عدد شهر آذار 2025 من مجلة «مونتلي ريفيو» بعنوان «أرغبري إيمانويل والتبادل اللامتكافئ». وسناقش في جزئه الثاني أزمات الإمبريالية ومقاومة التبادل اللامتكافئ.

نوروز 2025 في سورية

يأتي عيد نوروز - اليوم الجديد - في 21 آذار من كل عام، احتفاءً بتجدد الطبيعة، يتشارك فيه العديد من شعوب الشرق، ويحمل العديد من الدلالات والمعاني، واقترب هذا العيد لدى الشعب الكردي بأسطورة كاوا الحداد كرمز ضد الطغاة، والاستغلال والاضطهاد، حتى تحول إلى عيد قومي للشعب الكردي.

رمزي السالم

كانت هذه المناسبة في عام 2025 ذات نكهة خاصة في سورية، انعكست في مشاركة آلاف السوريين/ات الذين نشروا على صفحات التواصل الاجتماعي تهنيتهم للكردي بمناسبة عيد النوروز، والآلاف الذين احتفلوا ورقصوا في حلقات البكرة معهم، لا بل إن البعض أقاموا احتفالات رمزية في مدن وقرى لا يوجد فيها كره، وأوقدوا شعلة نوروز في رسالة رمزية إلى أشقائهم وشركائهم في الوطن، بالإضافة إلى تهناتي عشيرات الممثلين والفنانين السوريين خاصة بالمناسبة، في ظاهرة غير مسبوقة وتبدو جديدة، ومفاجئة فقط لمن لم يعرف سورية الحقيقية، ومن يصر أن ينظر إليها من خلال نخب الحرب والتأزم.

جاءت التهناتي من كل مكان، من إدلب وحلب، إلى الساحل الجريح والمكروم، إلى حمص، إلى درعا الأبية وهي تقول لا للطغاة والغزاة، إلى أبناء جبل الريان ومن صدحوا يوماً زينوا المرجة والمرجة لنا، إلى الرقة ودير الزور إلى جنوب الرد في القامشلي، إلى دمشق وفرح وتمايل شباب الأمن العام مع رقصات النوروزيين... هذه هي سورية وهذا هو السوري، هذه هي الروح السورية التي تقتنص أية فرصة لتؤكد أنها عصية على دجل اللصوص الذين يرتدون ثوب الساسة، وأمراء الحرب، وتتلهم من رجس العصبية المصنعة أو الوافدة والمستوردة، سورية صيدنايا/الذير/ والأوابد الحضارية، وليس المعتقل- المسلخ، هذه هي سورية سعيد حورانية وعبد السلام العجيلي وحننا مينة وجكرخوين ونزار قباني، وممدوح عدوان، وحيدر حيدر، وسعد الله ونوس، ورياض الصالح الحسين، هذه هي سورية التي أرادها يوسف العظمة وسلطان الأطرش، وصالح العلي، وفارس الخوري ومحمد الأشمر، وإبراهيم هنانو، ورمضان شلاش، وسعيد آغا الدقوري، وعدنان المالكي، وصولاً إلى شهداء الحركة الاحتجاجية السلمية بعد 2011 سورية الواحدة الموحدة التعددية، سياسياً وسياسياً وسياسياً... ومن ثم قوميًا ودينيًا.

أربعون عاماً في العمل السياسي، وثمانين سنوات في العمل الصحفي، وقراءات تاريخية من منكرات وسير أكرم الحوراني إلى خالد



الذي عبر عن نفسه بأشكال مختلفة ومناسبات عديدة خلال سنوات الأزمة وماقبلها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، التضامن مع ضحايا الزلزال عام 2023، والموقف من الجرائم التي ارتكبت بحق المدنيين في الساحل السوري مؤخراً، وقبلها الموقف من الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية، والدعوة إلى إيقاف العنف والعنف المضاد والحل السياسي للأزمة، والتي كان يجري التعطيم عليها، ولم تتوفر لها الحوامل الدعائية - الإعلامية الكافية في عهد السلطة الساقطة. وجاء تغافل السوريين مع هذه المناسبة الذي شاعت الظروف أن يكون تحت الأضواء، درساً جديداً للفسافة ومثقي القطعة بعشرة الذين لا يعرفون سورية والسوريين إلا من خلال آخر نشرة أنباء استمعوا إليها، العميان وذوو العقول المتكلسة الذين لا يرون أبعد من محيطهم الاجتماعي الضيق الديني والطائفي والقومي، ونموذج الكتابة الانتهازيين المفلسين الذين لا يستطيعون أن يجدوا مكاناً إلا في مستنقع الاضغاث الثانوية.

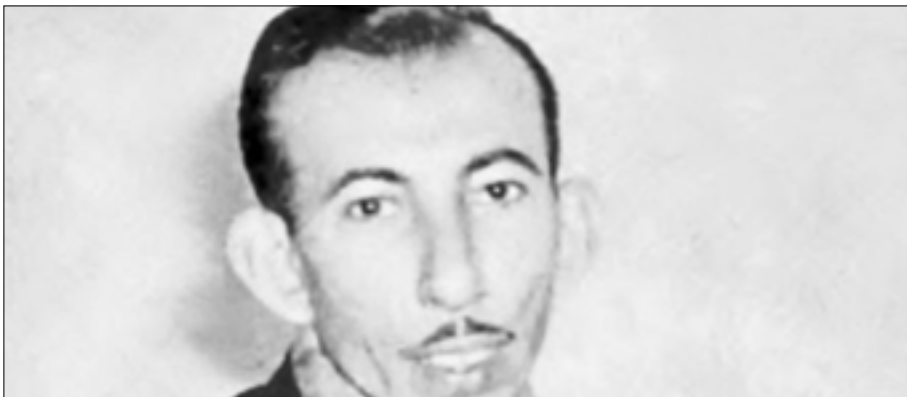
إغناء الهوية الوطنية، عبر التلاحق والتفاعل والتكامل. إن إحدى المهام التي تفرض نفسها، على أية سلطة جديدة، والنخب السياسية والثقافية عموماً، هو البناء على هذا التنوع الثقافي باعتباره أحد خصائص ومزايا سورية كشعب ودولة، في صياغة هوية وطنية معاصرة، واستكمال ما بدأه الآباء المؤسسين، ليس لأن ذلك حق ديمقراطي مشروع فقط، بل لأنها أيضاً مسألة وطنية سورية، ومن هنا يكون اعتبار عيد نوروز في 21 آذار، ومثله عيد أكيو في 1 نيسان رأس السنة الأشورية، وغيرهما... أعياداً سورية، وإطلاع السوريين من خلال وسائل الإعلام الرسمية على طقوسها من غناء ورقص وتناغم مع تجدد الطبيعة، والمعاني والقيم الإنسانية والكفاحية التي تحملها هذه المناسبات هي إحدى معايير الجدية في القطع مع عقود من سياسات الإقصاء والتهميش والأحادية. في ذكرى نوروز 2025، تأكدت مرة أخرى تلك الحيوية الكامنة في العقل الجمعي السوري،

تمتلك العلامة والرمز سلطة خاصة تؤثر في البنى الاجتماعية فهي تكثيف لفكرة تخترقنا وتؤثر فينا وتوجهنا

العظم وشكري القوتلي، وأمينة عارف الجراح وآخرون وأخريات... خمسة وعشرون عاماً في مهنة التدريس، وثمانية أعوام في العمل الصحفي، جمعتني كل هذه المحطات بسوريين وسوريات، أكدت لي على الدوام بأن هناك سورية أخرى، سورية حقيقية غير تلك الصورة النمطية والمزيفة التي خلقتها وعممتها وسائل الإعلام وهي تقصف الوعي الاجتماعي على مدار الساعة، سورية التي تصر على أن تعبر عن نفسها في كل فرصة ممكنة، كما كان الحال مع تفاعل السوريين/ات مع ذكرى واحتفالات نوروز... لقد دأبت السلطة الساقطة عبر عقود على طمس ثقافات السوريين، وإقصائها، وأغلقت أمامها المجال السوري العام، وكان من نتيجة ذلك زرع ثقافة التشكيك، والتوجس والحذر من الآخر، والانغلاق والتفوق على الذات ليكون ذلك أحد مظاهر نشوء الوحدة الوطنية السورية، وسرقة أهم ثروات سورية الروحية وهو التعدد الثقافي الذي تفتخر به الدول والشعوب الحية عادة، وتسعى من خلالها إلى

من وحي النيروز

ننشر فيما يلي أبياتاً من قصيدة للشاعر العراقي بدر شاكر السياب والتي نشرتها جريدة السلام العراقية في العدد 19 آذار 1948 والتي ألقاها الشاعر في حفل للشبيبة الكردية يوم الجمعة 1948/3/16



وكشر السجن عن بابيه وارتفعت
كاوا كي عرب مظلوم يمد يسدا
والمستغلان في سهل وفي جبل
سالت دماؤهما في السوط فامتزجت
وأغمد الظلم في الصدرين مخلبه
ووجد الجوع عزم الجائعين على
وقرب القيد من شعبين شديهما
يا فرحة العيد ما في العيد من مرح

حمر المشانق يغزوهن جزار
إلى أخيه فما أن يهدر الثار
يديمها بالسياط الحمر غدار
فلن يفرقها بالسدس أشرار
فجمعت بالدم الجرحين أطفال
أن يوقدوها وآلا تخمد النار
ووجهت من خطا الشعبين أفكار
حتى تحرر من محتلتها الدار

ما حاك طاغ وما استبناه جبار
بالنور والقنائ المسفوك آذار
عنها الجليد فملء السفح أنهار
أشباح «كاوا» ويزهو حوله الغار
صرح على الساعد المقتول ينهار
عنها الغبار وكيف انقض ثوار
تنصب منه على الأفاق أنوار
ربما نطقت وحدتك بما تشناق أحجار
قيثارة في يد الراعي ومزمار
من خيله الصافنات البلق آثار
كانها في سماء الحق إعصار
وجلجلت فهي للباغين إنذار
أصدائها جائع في الحقل منهار
شعب وتنشق عن عينه أستاذ
بيت هوى جحفل للبعي جزار

طيف تحدى به البارود والنار
ذكرى من الثورة الحمراء وشحها
مرت على القمة البيضاء صاهرة
في كل نهر ترى ظلا تحف به
يا شعب «كاوا» سل الحداد كيف هوى
وكيف أهوت على الطاغى يد نفضت
والجاعل «الكير» يوم الهول مشعلة
قف عند «شيرين» واهتف
وربما ارتجت الأصداء وانفجرت
و الفارس الثائر المغوار هل بقيت
تكاد تسمع في الأفاق صيحة-
مرت على الظلم فاهتزت دعائمه
وساء مستعمر أن يستفيق على
وأن يهب إلى الأغلال يحطمها
كم أيتم البغي من طفل وسار على

حدود التفاؤل والتشاؤم بين عالمين



النقاش حول الإحباط والتشاؤم من جهة، والتفاؤل من جهة أخرى، الذي تتصاعد مركزته في المرحلة الحالية بشكل خاص، يحمل ضمنياً تصورين سياسيين نقيصين، لكون التشاؤم والتفاؤل يعبران عن الحالة الشعورية-الذهنية لنظرتين متناقضتين عن العالم. وفي قلب هذا النقاش هناك مسألة جوهرية هي الحاجة للسياق التاريخي كأداة ذهنية نحو الواقعية.

د. محمد المعوش

بين الفلسفي والسياسي والذهني

في نقاشات سابقة ظهر أن الاندماج الشديد بين مستويات الواقع وظواهره، وخاصة بين الفردي والاجتماعي العام، أي بين الشخصي والسياسي، إلى جانب التسارع الشديد للحدث التاريخي نتيجة لوصول التناقضات إلى حدودها تاريخية، جعلت تظاهرات الظواهر في اندماج هي أيضاً على المستوى العقلي والذهني. حول هذا يمكن القول مجدداً أن الظواهر الخاصة والفردية والملموسة صارت اليوم تعكس بشكل أكبر معناها العام والمجرد. فالعلاقة بين الملموس والمجرد صارت أوضح للعين العادية واليومية. ومع هذا الانتصاح للضماني في الظواهر الملموسة، تتوجد الحاجة لتوضيح العلاقات فيما بينها ولتطورها. إذاً فإن الحدث في يومياته صار يتطلب علاقة حميمة وضرورية مع ملامح التفكير الفلسفي. ولكوننا ننتقل من موقع التفكير الجدلي والمادية التاريخية، فإن أحد أهم عناصر هذا الفكر المادي التاريخي هو أن التفكير حول أي ظاهرة ما يتطلب أولاً التفكير فيها في سياقها وبيرونها، لا في تحويلها إلى حالة «مطلقة» جامدة، وثانياً يتطلب ربطها في عالمية المشهد، أي في وحدة الوجود الاجتماعي السياسي عالمياً، وفي ارتفاع وزن العالمي في القضايا المحلية.

إن الغرق في فكرة الثبات والجمود خارج التاريخ مع كل ظاهرة جديدة، وفي عزلها عن السياق العالمي العام يشكّلان القاعدة لخسارة الجانب «الإيجابي» مما هو ممكن في الواقع،

وخسارة التفاؤل، وبالتالي الاحتفاظ بالجانب «السلبي» الممكن، والانتهاز إلى حالة من التشاؤم.

ولذلك فإن إبراز أدوات السياق الزمني في النظر إلى أي مسألة راهنة كما إبراز ترابطها مع العالمي ضروريان في نقاش مسألة التفاؤل والتشاؤم.

في الحدود التاريخية وسقف «الظواهر»
إن حقيقة أخرى لها علاقة شديدة بمسألة التفاؤل والتشاؤم، هي حقيقة أن أي ظاهرة في عالم اليوم، مأخوذة لوحدها، لا تفتح أفق الممكن لعالم جديد نقيض للتفكك واللامساواة والنهب العالمي وضرب فاعلية العقل والممارسة الفردية، إلخ. فمكتوب على تلك الظاهرة أن تصل إلى سقف حدودها سريعاً. ولذلك مثلاً فإن أي مسار نحو الليبرالية اليوم يظهر ليس عقمه فقط، بل ويعبر عن مستوى من الملهاة والسخرية، نتيجة تناقضه الفاع مع الحاجات الواقعية للتطور والحفاظ على الاستقرار والوجود. ومثال آخر هو أن أي تجربة سياسية لأي سلطة جديدة تعيد إنتاج الواقع السابق اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، مكتوب عليها الفشل سريعاً.

إن التسارع الشديد -وشدة التناقضات الواسلة إلى حدود تاريخية تحتاج إلى حل- يعكس عمق الممارسات لأي طرف سياسي لا زال ينكر الحاجة إلى تحولات عميقة، وإلا فإن الظاهرة التي لن تحل تناقضاتها الداخلية ستواجه دمارها، وهذا ما يتناقض مع محاولات هذا الطرف أو ذاك للحفاظ على ذاته أو «مكاسبه».

إن نقاش التفاؤل والتشاؤم من هذه الزاوية الفلسفية أيضاً، يحتاج لإبراز أدوات التفكير الفلسفي الجدلي حول تطور الظواهر انطلاقاً من كونها ظواهر تحمل تناقضاً داخلياً. فالظواهر تحمل فيها تناقضها الداخلي. ومتى ما وصل التناقض الداخلي إلى حدود الحاجة إلى حله ولم تجر عملية الانتقال إلى مستوى جديد انطلاقاً من الحل الإيجابي له، فإن الظاهرة مهددة بالدمار كتعبير عن الحل السلبي للتناقض، عبر القضاء على طرفي التناقض. هذه اللغة بالنظر إلى الحدث السياسي اليوم، وبشكل خاص دور الدول والقوى وممارستها، ضرورة في نقاش مسألة أي الاحتمالات ممكنة ومرجحة، وبالتالي السماح لمدى واقعي من التفاؤل المبني على أن الضرورة الداخلية للواقع تفرض مساراً ما يجب الاستثمار فيه.

عن الحدث السوري مجدداً

إن التحول في السلطة السياسية في سوريا، ومنذ اليوم الأول لرحيل رأس السلطة السابقة، كان يحمل سقفة الذي لم يكن ليديم طويلاً دون تحقيق استحقاقات الانتقال السياسي، ومعها الواقع الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا، فإن نتائج عدم تحقيق التحولات ستتحول إلى عدو لمن يحاول استغلال الهوامش المؤقتة لصالحه، وضمان القوى الإقليمية التي تستثمر في هذه الهوامش، وستجلب اللا استقرار الذي سيرتد ضد تلك القوى والدول نفسها، ما عدا الكيان الصهيوني، إلا إذا ما جرت التضحية بالكيان نفسه لمصلحة الفوضى.

وما الحدث الداخلي التركي في الأيام الماضية، أي ارتفاع حرارة الصراع الداخلي، إلا دليل على الهوامش الضيقة للمناورة أمام الدول ومن خلفها المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمجموعات واسعة من الشعب لها المصلحة في الاستقرار والتطور والسلام. فليست الهوامش ضيقة أمام السلطة الجديدة في سوريا فحسب،

بل في كل دولة حول العالم. فمهام الانتقال مفروضة على كل دولة من الدول وإن بوتائر مختلفة. واتضح هذه الهوامش ليس إلا مسألة وقت مرتبطة بمدى حضور العالم القديم المأزوم وعلاقاته، في أي من المجتمعات واقتصادها وجهازها السياسي. فانتصاح الحدود والسقوف له علاقة بمدى التعفن وشدة التناقض في المجتمع المعني. وبالتالي، فإن انتصاح الهوامش والسقوف سيزداد في الدول الأقل تعفنًا في حال لم يحصل الانتقال في الدول الأكثر تعفنًا، كون ذلك سيرفع من نسبة التناقض في الدول الأقل تعفنًا. هذا هو جدل الترابط العالمي الشديد اليوم. فلا روسيا ولا الصين -كونهما التعبير الأوضح عن بنى أكثر استقراراً من غيرها- بقادرتين على المناورة والاحتفاظ بالاستقرار النسبي الحالي في ظل انهيار متتابع للدول.

عودة للتفاؤل والتشاؤم

إن انتصاح الهوامش والسقوف أمام الدول، ومع أنه يحصل بالدماء والدموع، إلا أنه حامل لاحتمالات الجديد الممكن الذي يفرض ممارسة سياسية إقليمية ودولية جديدة تسمح، في حالتنا، بتجاوز الوضع السوري الداخلي. وما العدوان الصهيوني الذي تزداد وتيرته يوماً إلا تعبير عن ضيق الهوامش أمام الكيان ومن خلفه خط التدمير الغربي، بعد تجربة «الانتقال الداخلي» التي جرت محاولة ضبطه إلى هذا الحد أو ذاك.

إن حسم التفكير لصالح التشاؤم والتفاؤل، على الرغم من مأساوية المشهد اليومي، يتطلب هذه الإحاطة للسياق التاريخي ولحاجات التطور التي يعمي عنها المشهد الإعلامي بشكل خاص، ولكنها أكثر من واضحة في المشهد الدولي والإقليمي الذي يجب أن يأتي الرد منه قريباً في خلق أدوات إبداعية لصالح مواجهة مخاطر التدمير والفوضى نحو عالم جديد ممكن، بل ضروري.

إبراز السياق الزمني في النظر إلى أي مسألة راهنة وتربطها مع العالمي ضروريان في نقاش مسألة التفاؤل والتشاؤم

في الليلة الظلماء

في الليلة الظلماء يفتقد البدر، والبدر هنا قد يكون الفن، وقد تكون إحدى صفاته المختزلة بكلمة واحدة، غالباً ما ترافقه عند مدحه وتترادف معه وهي كلمة «الأصيل».

■ إيمان الاحمد

توفي الممثل اللبناني أنطوان كرجاج، الأحد 16 من الشهر الجاري عن عمر ناهز 89 عاماً، بعد صراع مع المرض. استعاد كثيرون حوارات شخصيات لعبها أنطوان كرجاج على المسرح، وأعادوا نشرها، ولم يكن هاجسهم فقط الإخلاص وإظهار الاحترام والمحبة لقامة فنية هامة قدمت لجمهورها الكثير منذ أوائل ستينيات القرن الماضي، ولكن ثمة نوع من الحنين والافتقاد لهذا النوع من الفن الهادف والذي يتجاوز موضوع الجمالية الفنية ويتحول إلى حاجة ملحة في عالم مضطرب. يحتاج الإنسان فناً حقيقياً ليس ليبر عنه فقط، بل ليتمكن من تجاوز أزمات الوجود وقبحاتها ويمثل جزءاً من «ارشادات السلامة» في الأزمات الحادة كما عبر أحدهم.

تمكن كرجاج من خلال أدواره التي تقمصها بشغف من تفسير حالات وتفاصيل يومية بتقنيات أداء عالية «صوتاً وصورة» وفصاحة في التعبير والنظرة والقسمات... واتحف جمهور الناشئين والخشبة في العالم العربي بعدد كبير من الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية والمسرحيات الكوميديّة طوال السبعينيات والثمانينيات مثل «كذاب تحت الطلب، أمرك سيدنا، القيقاب، أبو علي الأسمراني، بربر أغا وغيرها» وتعاون أنطوان

كرجاج مع العديد من الكتاب والممثلين والمخرجين، وكذلك المؤلفين الموسيقيين الكبار ومنهم الأخوان رحباني. حيث أبداع في عمله في المسرح الغنائي الرحباني. يتذكر محبوبه صوته الجمهور في شخصية المهرب ملهيب في مسرحية «يعيش يعيش»، وذلك الحوار البسيط والمعبر عن واقع يتلمسونه في حياتهم اليوم رغم البعد الزمني عن تاريخ عرضها في

سبعينيات القرن الماضي: ملهيب: «دخالك. مين مش عم يلهرب؟! اللي بيلهرب ربحو من درب الضرايب مانو ملهرب؟ اللي بيلهرب السعير عن البضاعة مانو ملهرب؟ اللي بياخذ إشيا غريبة ع بلاد غريبة بشنط غريبة مانو ملهرب؟ كلن ملهربين!!» شارك الفنان الراحل الأخوين رحباني في مسرحية جبال الصوان، ومسرحية «يعيش يعيش» وغيرها الكثير، واستمر مواظباً حينما طلب لأدوار رئيسية، واستمر مع منصور وأولاده في مسرحيات تذكر منها على سبيل



المثال «حكم الرعيان» وغيرها. ما يميز المسرح الغنائي الرحباني، والذي شارك فيه أنطوان كرجاج بحماس، تنوع مواضيعه وتوظيف الموروث اللبناني الحكائي والغنائي، وتحقيقه لمعادلة المشاهدة والسماع، أي إمكانية حضور العرض المسرحي، أو رؤيته مصوراً، أو سماع الناتج الصوتي لهذه العروض، وهي معادلة صعبة في المسرح وفن الصورة. يعتبر كرجاج أحد أهم مطوري الأداء في المسرح اللبناني الحديث، كرس موهبته للفن وقدم أعمالاً هامة لا تنسى.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في 23 تموز 1925 الثوار بقيادة سلطان الأطرش يتجمعون ويدخلون السويداء ويحاصرون قلعتها التي احتضمت فيها الفرنسيون وعائلاتهم واستمروا بقصف المدينة منها. استمر حصار القلعة لأكثر من شهرين قبل أن يتمكن الفرنسيون من فكّه.



المطالبة بالحماية من الاستغلال

دعت أكثر من 400 شخصية هولندية في رسالة سلّمت إلى البيت الأبيض مؤخراً، إلى حماية حقوق المؤلف المتعلقة بالأعمال السينمائية والموسيقية لمنع استغلالها بوساطة الذكاء الاصطناعي. انتقدت هذه الشخصيات ومنها بن ستيلر وكيت بلانشيت وسينثيا إيريفو، شركات التكنولوجيا العملاقة، وفي مقدمها «غوغل» و«أوبن إيه أي». التي تسعى إلى تدريب نماذجها للذكاء الاصطناعي باستخدام محتوى محمي بحقوق المؤلف. حذر الموقعون على الرسالة من أن «إضعاف الحماية التي توفرها حقوق المؤلف» والسماح لهذه الشركات العملاقة «باستغلال الشركات الإبداعية الأمريكية» يشكل خطراً على الاقتصاد الهولندي، الذي يولد أكثر من 230 مليار دولار من الأجور السنوية، ويوظف أكثر من 2,3 مليون شخص. ومنذ عودته إلى السلطة، فتح الرئيس دونالد ترامب، الأبواب أمام الذكاء الاصطناعي، معلناً خطأ لاستثمارات ضخمة فيه، ووقع أمراً تنفيذياً، في كانون الثاني الماضي، يقضي بإزالة «السيطرة الحكومية غير الضرورية» عن الذكاء الاصطناعي. وتحول الذكاء الاصطناعي لموضوع ساخن في هولندا، إذ يخشى الكثيرون من أن استخدامه سيؤدي إلى فقدان الوظائف والإضرار بجودة الإنتاج.



عودة الصحافة إلى الخوذة والدرع

أعلن الصحفي أنس الشريف عن عودته إلى ارتداء الدرع الصحفي والخوذة، قائلاً: «يعز علي ارتداء الدرع والخوذة مرة أخرى، لكن صور أشلاء الأطفال المرعبة عادت من جديد ورائحة الموت في كل مكان». وقد ضجت صفحات التواصل الاجتماعي بصور أطفال غزة وأهلها بعد معاودة الاحتلال الصهيوني ارتكاب المجازر. واستنفر الصحفيون مرة أخرى لتغطية مجازر الاحتلال وتصوير المآسي والفظائع بحق أهل غزة من موت وإصابات وجوع وتهجير ونزوح تحت القصف مرة أخرى. وكان الشريف قد شارك أهل غزة فرحتهم بعد إعلان التوصل إلى الهدنة قبل أسابيع، وخلع الخوذة مباشرة على الهواء بعدما ارتداها أكثر من عام. واليوم يستأنف الشريف تغطيته الإخبارية عن المجازر التي أكد أنها «عادت بحدّة أشد مما كانت عليه قبل الهدنة» كما نقل الشريف يوميات الأطفال في شهر رمضان الذين استشهدوا صائمين. متسائلاً: «إلى متى نبقى وحدنا نحمل وجعنا، والعالم يكتفي بالمشاهدة أو المشاركة؟». بينما تواصل المؤثرة والصحافية بيسان عودة والمراسلة نجوان سمري عملها في الكشف عن هول المجازر التي يرتكبها العدو.

«تماسك» تجيب عن أسئلة الصحفيين بعد مؤتمر إعلان تأسيسها



جانبا من المؤتمر الصحفي الذي عقد على خلفية تأسيس تحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك»، وضم مجموعة من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي، وفيما يلي بعض من الأجوبة عن أسئلة الصحفيين التي طرحوها بعد قراءة البيان التأسيسي للتحالف.

التشكيلات التي يعلم جميعنا كيف كانت... فالموضوع الكردي، وحل مسألة القضية الكردية هو موضوع قيد البحث بين السوريين جميعاً، نحن مع دفع الأمور باتجاه بحث هذا الموضوع للاتفاق عليه. ثمة من يقول: إن سقف القضية الكردية، هو حقوق ثقافية، وأخر يقول: إنها تكمن في مسائل أخرى... هذا الموضوع في صلب نقاشات التحالف، فهناك إجماع على إيجاد حل عام. الكرد لهم حقوق، ويجب السعي من أجلها، أما الشكل فهذا موضوع سيقرره السوريون المجتمعون في المؤتمر الوطني العام فيما بعد. أما فيما بيننا في التحالف فالقضية الكردية، موضوع قيد النقاش حالياً، وحتى اللحظة لم نضع الصياغة النهائية له.

واللامركزية... اللامركزية كما ورد في البيان شيء ضروري، ليس فقط فيما يخص القضية الكردية، بل على مستوى سورية ككل، ولكن علينا ألا نحصر موضوع المركزية واللامركزية بالقضية الكردية، وإن كانت قد فتحت للنقاش في المجتمع خلال المرحلة الماضية انطلاقاً من هذه الزاوية، في المحصلة من منا لا يريد اللامركزية؟ هل ترفض درعا اللامركزية؟ هل لا تريد أن تدير شؤونها؟ ماذا عن السويداء أو حمص... وغيرها من المحافظات؟ المحافظات كلها بحاجة لمستوى معين من اللامركزية، بدلاً عن النمط الذي كان موجوداً سابقاً... أسلوب الإدارة المحلية الذي كان يطبقه النظام عملياً هي مركزية شديدة تحت عنوان لامركزية، أي المجالس المحلية في المدن والمحافظات كانت فاقدة للسيطرة.. عدا عن

وبلا سلطات تنجم عن توافق بين السوريين، سيجعل البلاد في خطر كبير سواء على الصعيدين الخارجي أم الداخلي، ينبغي الإسراع في حل هذه القضية، نحتاج دستوراً وسلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية واضحة المعالم.

النقطة الثانية: هي المركزية الشديدة في السلطات، هذه المركزية قد تكون مطلوبة في اللحظة الراهنة، ولكن بما أنها لا تقوم على توافق مجتمعي واسع ستأتي بنتائج معاكسة، إذ تصبح المركزية هشّة وغير قوية، بمعنى آخر، لا بد من نوع من المركزية، لكن ضمن اتفاق المجتمع ككل، عبر مؤتمر وطني يقرر شكل السلطة في المرحلة الانتقالية، وشكل السلطة في المرحلة اللاحقة.

● ما هو التصور المبني للتحالف حول حل القضية الكردية؟

حول موضوع حل القضية الكردية، هذا الموضوع يثير مروحة واسعة في النقاشات سواء بين قوى التحالف أو في المجتمع، لن نستبق هذه المسألة الآن، من حيث الشكل هنالك قضايا بالنسبة للأطراف المختلفة فيها نوع من الوضوح، على سبيل المثال: الموضوع السالف الذكر «اللامركزية

● هل لديكم تواصل مع الحكومة الحالية، خاصة فيما ذكر حول موضوع رفع العقوبات وتأمين حياة كريمة للمواطنين؟ وهل يعتبر هذا التحالف معارضاً للسلطة الحالية؟

حسب ما ذكر في نص البيان، فإن المهمات التي ينبغي معالجتها في البلاد هي مهمات كبرى، تحتاج لمشاركة جميع المواطنين والقوى السياسية كلها، كذلك المجتمع المدني، وكل من هو قادر على الإسهام في حل هذه القضايا، بما فيها السلطة القائمة، التي يكمن دورها في كونها سلطة أما حول تواصلنا مع السلطة القائمة، فأقول: إننا كتحالف ليس لدينا علاقة، ولكن نحن منفتحون على الجميع، بما فيها السلطة لبناء سورية المستقبل وحل مشكلاتها كلها.

● تحدثتم عن نظام حكم لامركزي أو بالأحرى عن اللامركزية سياسية كانت أم جغرافية، ما موقف التحالف من الإعلان الدستوري الذي صدر قبل أيام؟

في الحقيقة الإعلان الدستوري، لا يخلو من مشكلات كبرى، سأذكر لكم بعضها: **النقطة الأولى:** المدة الطويلة للمرحلة الانتقالية، خمس سنوات من دون سلطة

